تداعيات الأزمات الداخلية للكيان الصهيوني على مستقبل وجوده

The repercussions of the internal crises of the Zionist entity on the future of its existence:

عقل صلاح*
المجلس التشريعي، فلسطين، salah.nablus@yahoo.com
رائد أبو بدوية
الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين، r_o_lawyer@hotmail.com
كميل أبو حنيش
أكاديمية هداريم، فلسطين، kmpalestine79@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/03/03 تاريخ القبول: 2023/03/24

ملخص:

إن مستقبل الكيان الصهيوني مرهون بالتطورات الخارجية والداخلية على حدٍ سواء فيما يرتبط بهويتها، ينظر الغرب لإسرائيل على أنها امتداد للحضارة الأوروبية الغربية، وبالتالي فإن هويتها من المنظور الخارجي، على أنها مستعمرة أو جيب أبيض سيظل مرتبطًا بالغرب وخاضعٌ لتوجهاته وتطوراته. وفي المنطقة العربية ينظر إليها على أنها دولة استعمارية صهيونية معادية قامت على أنقاض الشعب الفلسطيني، ولا زالت تشكل خطرًا على المنطقة العربية، وبالتالي فإن المحيط العربي يرفض مبدأ التسليم ببقائها لأنها لا تنتمي إلى المحيط العربي.

الكلمات المفتاحية: القضية الفلسطينية؛ الهوية؛ الدولة؛ الصهيونية.

Abstract:

The future of Israel depends on both external and internal developments in relation to its identity, The West views Israel as an extension of Western European civilization, and therefore its identity from an external perspective, as a colony or a white enclave, will remain linked to the West and subject to its trends and developments. In the Arab region, it is seen as a hostile Zionist colonial state that was established on the ruins of the Palestinian people, and it still poses a threat to the Arab region, therefore, the Arab environment rejects the principle of accepting its survival because it does not belong to the Arab-Islamic environment.

Keywords: *The Palestinian Cause; Israel; Identity; State; Zionism.*

* المؤلف المراسل

مقدمة:

تتناول هذه الدراسة مفهوم أن الكيان الصهيوني بلا هوية، فهوية الدولة تعتبر الدعامة الأساسية الأولى لشرعيتها، فشرعية الدولة لا تأتي من نظام الانتخابات البرلمانية، ولا من التمثيل البرلماني ولا من المؤسسات الحكومية، ولا حتى من الحكومة وقوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، ولا من القبول أو الدعم الدولي، ولا من تبني الدولة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومن قبلها المملكة المتحدة –بريطانيا- التي أنجبت هذه الدولة اللقيطة. بل تأتي الشرعية من الأرض مبدأ الهوية، والتي تعني امتلاك الدولة والشعب هوية جذرية نابعة من عمق الانتماء الحقيقي والمشترك والكامل ما بين الدولة والشعب. وفي حالة إسرائيل، لا الدولة ولا الشعب يمتلكون هوية بالمفهوم الحقيقي.

إشكالية الدراسة:

وبناءً على ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة بالإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما هو الهدف من وراء مطالبة إسرائيل الاعتراف بيهودية الدولة؟، ويتفرع عن هذه الإشكالية العديد من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يهودية الدولة تحسم وتحل أزمة هوية الكيان الصهيوني؟
- ما هي أبرز التناقضات في مركبات الهوية الإسرائيلية؟
- ماهي أسباب الانقسامات الداخلية في المجتمع الإسرائيلي؟

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها: أن هناك علاقة طردية بين تنامي مستوى التخوفات الإسرائيلية من عدم الاعتراف بيهودية كيانها، ومطالبة إسرائيل للفلسطينيين في الاعتراف الصريح بالكيان اليهودي النقي. ويتفرع عن هذه الفرضية الأساسية العديد من الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد علاقة ما بين الاعتراف في يهودية الكيان الصهيوني وما بين إنهاء الأزمات التي تعاني منها هوية الكيان الصهيوني.
- تعاني مركبات الهوية الإسرائيلية من العديد من التناقضات التي تشكل خطرًا على يهودية الكيان ومستقبله.

- يعاني المجتمع الصهيوني من الانقسامات الداخلية، مما يزيد من الضغط على الفلسطينيين للاعتراف بيهودية الكيان الصهيوني.

منهاج الدراسة:

نظرًا لطبيعة المشكلة سيتم استخدام المنهج التاريخي لإنجاز هذه الدراسة، لأن أحداث الماضي تؤدي إلى فهم صحيح للمطالب الإسرائيلية بالاعتراف بيهودية الكيان الصهيوني، إضافة إلى الاعتماد على المنهج الوظيفي (دراسة الحالة) من خلال المحتوى والمضمون لكون الأزمات التي تجري في المجتمع الإسرائيلي تحتاج إلى وصف محتواها ودلالاتها، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لبيان الكثير من الأحداث التي تحتاج إلى تفسيرات قد تذلل الكثير من الصعوبات في فهم الهدف من وراء المطالبة الإسرائيلية بيهودية الكيان الصهيوني.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان مبررات إسرائيل من وراء مطالبتها بالاعتراف بيهودية الكيان الصهيوني.
- توضيح التناقضات التي تعاني منها مركبات الهوية الإسرائيلية.
- إبراز أهم أسباب الانقسامات الداخلية في المجتمع الإسرائيلي.
- بيان كيف يمكن ليهودية الكيان أن تحسم وتحل أزمة هوية الكيان الصهيوني.

للإجابة على الإشكالية السابقة قسمنا الدراسة إلى مبحثين رئيسين يتناول الأول الإطار المفاهيمي والتناقض في مركبات الهوية، أما الثاني فيتعلق في يهودية الكيان الصهيوني ومستقبله.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتناقض في مركبات الهوية

سنتطرق في هذا البحث إلى ثلاثة مطالب يتناول الأول مفهوم الهوية والدولة، ثم نوضح في المطلب الثاني ماهية التناقض في مركبات الهوية الإسرائيلية، ثم نتطرق في المطلب الثالث إلى الانقسامات الداخلية في المجتمع الإسرائيلي.

المطلب الأول: مفهوم الهوية والدولة

تقع الهوية في قلب الصراع الهادف إلى صياغة تعريف نهائي للإنسان، لذلك كان سؤال الهوية وبالتالي الثقافة والمعرفة فلسفيًا بالأساس، فقد انشغل المفكرون بمفهوم الهوية منذ بدء التفكر بالذات والجوهر والكينونة[1]. فالهوية مصطلح يدل على الخصائص الذاتية التي تميز شخصًا أو

مجموعة من الأشخاص من غيرهم، وتدل الخصائص الثقافية المشتركة بين أفراد مجموعة معينة على هويتها التي تعرف بها والتي تظهر في ركيزتين، الأولى ركيزة الدولة وأساس قيامها وجود شعب، والركيزة الثانية الأمة التي تتطلب وجود سلطة سياسية تجمع بين عناصرها وترسم الحدود التي تعرف بها[2].

فالهوية شعور جمعي لأمة أو لشعب ما، يرتبط مصيرًا ووجودًا، حيث أن الهوية هي مجموعة السمات الروحية والعاطفية التي تميز مجتمعًا بعينه وطرائق الحياة ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات، وطرائق الإنتاج الاقتصادي والثقافي[3]. ويعتقد جوتلود فريجه بأن الهوية مفهوم لا يقبل التعريف؛ لأن كل تعريف هو هوية بحد ذاته، فالهوية مفهوم يتمتع بدرجة عالية من العمومية والتجريد تفوق مختلف المفاهيم الأخرى المجانسة والمقابلة له[4].

ويهمنا في هذا السياق تناول كيفية تعامل الدولة مع الاختلافات والصراعات المرتبطة بتعدد الهويات في مجتمعها، وذلك من أجل بناء هوية مشتركة تعلو الهويات الفرعية دون إنكار أو إقصاء لها، فمن تحليل خبرات الدول في التعامل مع هذا التحدي، يتضح أن أهم سياسات إدارة التنوع الاجتماعي يتمثل في الاعتراف بالحقوق واتباع سياسة الاحتواء والمشاركة لكل مكونات المجتمع[5].

أصالة الهوية هي الهوية الطبيعية ذات السمات الحضارية التي تتميز بها عن باقي الهويات، قبل أن تصيبها أمراض الاكتساب المؤذي الذي يؤدي إلى ما يسمى باصطناع الهوية، وبالتحديد عن طريق اللغة التي تعتبر وسيلة تبنّي أنماط ثقافية وسلوكية وقيمية ومعرفية ليست من طبيعة التكوين الأصلي للهوية[6]. إن اللغة والهوية هما وجهان لعملة واحدة، فالإنسان ليس سوى لغة وهوية، اللغة فكره ولسانه، وانتماؤه في الوقت نفسه[7]. فاعتماد اللغة العبرية لغة الدولة الرسمية وإجبار المجتمع على هذه اللغة لا يمنح الدولة والمجتمع الهوية الأصلية.

لقد أثار خطاب ألقاه الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين في مؤتمر هرتسيليا أسئلة مقلقة حول هوية الكيان الإسرائيلي واستقراره، حيث يرى ريفلين أن إسرائيل تنقسم الآن إلى أربع فئات تتزايد الفجوات والمسافات بينها تدريجيا، فقد أشار ريفلين إلى أنه لا يوجد هوية محددة لإسرائيل، وهذا يعود إلى التركيبة المتغيرة للفئة الأولى الطبقة العليا في إسرائيل، ففي التسعينات شملت تلك الفئة أغلبية صهيونية علمانية بالإضافة إلى 3 أقليات أخرى هي: الإسرائيليون الوطنيون الدينيون، وعرب إسرائيل، والحريديم الإسرائيلي المتشددون، ويضيف ريفلين بأن اليوم 38% لايزالون من العلمانيين

الإسرائيليين، 15% من الوطنيين الدينيين، 25 % من العرب الإسرائيليين، وتقريبا نفس العدد من الحريديم، فلم يعد هناك أغلبية إسرائيلية واضحة، وبدلا عن ذلك أصبحت إسرائيل تواجه 4 مجموعات أو فئات مختلفة في طبيعتها ولكنها تتقارب في حجمها[8].

وفقا لتقرير صدر عام 2012 من قبل المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، فإنه بحلول عام 2059 سوف يشكل عرب إسرائيل نسبة 23 % من السكان واليهود الحريديم 27 %[9]. فإسرائيل ليس لها هوية، وإنما عدة هويات مستقاة من المجتمعات التي كانت تعيش فيها المجموعات اليهودية المهاجرة قبل استقرارها في فلسطين.

وعلى نفس المنوال، طالب المؤرخ الإسرائيلي البارز شلومو زانت أستاذ الدراسات التاريخية بجامعة تل أبيب الكيان الصهيوني بالاعتراف أن تأسيس دولتهم جاء على اغتصاب الحقوق العربية ونكبة الشعب الفلسطيني وتشريد أبناءه، مؤكدًا أن المطالبة باعتراف أبناء الدولة المحتلة بإسرائيل كدولة يهودية يمثل تطورًا خطيرًا في بلد ربع سكانه من غير اليهود، وأنه لا وجود لما يسمى بالشعب اليهودي حيث تعد اليهودية ديانة وليست أمة، واصفًا الكيان العبري بالطفل اللقيط[10].

فعلى ضوء الوثائق التاريخية التي أفرجت عنها إسرائيل بعد مضي عشرات السنين، قامت حركة المؤرخين الإسرائيليين الجدد بمراجعة تاريخ الصراع العربي الصهيوني على ضوء تلك الوثائق، التي تثبت أن إسرائيل بلا جذور تاريخية وليس لها أي صلة فوق الأراضي الفلسطينية[11].

وعلى نفس المنوال، بين برنارد أفيخاي بأن "الجميع في إسرائيل يتساءلون الآن عن هوية الكيان الإسرائيلي التي يريدونها وحدودها، ورغم أن الجميع يقول إنهم يرغبون في دولة يهودية ديمقراطية إلا أنه لا أحد يوضح أبدا كيف يمكن ذلك لا من ناحية الحدود الجغرافية أو الناحية الدستورية أو السياسية"، وأنه من غير الممكن أن تستمر إسرائيل في حرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه السياسية والاجتماعية[12].

لقد وضح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن هدف الحكومة الإسرائيلية من إصدار قانون جديد يحدد هوية الكيان الإسرائيلي ليحصنه من التحول لدولة ثنائية القومية، أي دولة لليهود والعرب فمنذ عقود لم تعد إسرائيل تشكل في نظر يهود الشتات الملجأ والموطن الذي يستقطب المهاجرين اليهود، بالإضافة إلى أن قانون القومية يعد من أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية[13].

فالأنظمة الإثنية تضفي الشرعية على واقعها من خلال تأليف روايات تاريخية تتمحور كونها المالك الشرعي لأرض معينة، وبهذه الرواية تحط من قيمة جميع منافسيها باعتبارهم غير جديرين تاريخيًا وثقافيًا بالحصول على الأرض أو حتى على المساواة السياسية، أو يمكن للجماعة الإثنية الحصول على الشرعية من خلال إنشاء المؤسسات الديمقراطية من أجل منحها الشرعية واستيعاب المجموعات الهامشية واستبعاد السكان الأصليين[14].

ففي بعض النظم الإثنية خصائص ديمقراطية واضحة كالانتخابات الدورية والإعلام الحر، والقضاء المستقل، لكن هذه الخصائص تعمل فقط على مستوى السطح بينما جوهر هذه الأنظمة غير ديمقراطي وذلك لأنه يدعم الاستيلاء على الأرض والموارد والسلطة من قبل جماعة إثنية واحدة، وبذلك يناقض المبادئ الرئيسية للديمقراطية ويهدم وجود الشعب[15].

تهدف سياسة الهوية بالدرجة الأولى الحصول على اعتراف ولا يقتصر الأمر على اعتراف ذاتي يتماثل مع هوية وحسب، بل أيضًا اعتراف الآخرين بالهوية المتميزة لأعضاء مجموعة معينة، ونيل شرعية من المجتمع المحيط بهذه الهوية[16].

يلاحظ أن الكيان الاجتماعي للدول الاستيطانية يتكون عادة من خليط متنوع من الأصول الحضارية والاجتماعية والثقافية والإثنية والجغرافية ويترتب على هذه النشأة الاستيطانية مشكلة " تكامل" حادة، يقصد بذلك عملية إيجاد هوية "قومية" مشتركة وشعور بالتضامن الاجتماعي والالتزام السياسي، فضلاً عن إيجاد رموز وقيم مشتركة بين هذه الأصول المختلفة، على الرغم من افتقادها العناصر الأساسية للأمة أو للقومية الواحدة [17]

إن الأيديولوجيات السياسية التي سادت الدول الاستيطانية تتشابه من حيث مصادرها الفكرية إلى حد بعيد. ويبرز في مقدمة هذه المصادر خاصة أربعة من نظم القيم والمعتقدات أولها الفكرة القومية وثانيها الدارونية الاجتماعية وثالثهما العنصرية السياسية ورابعهما التقاليد الليبرالية[18].

فبعد مرور أكثر من سبعة عقود على قيام إسرائيل، مازالت تعاني أزمة هوية، فالمشروع الصهيوني الذي قام على دمار المجتمع الفلسطيني ونهب أراضيه معتمدًا على مجموعة من الذرائع من نوع الحق التاريخي لليهود في أرض فلسطين، وضرورة تأمين وطن قومي للشعب اليهودي، هو مشروع استيطاني كولونيالي بامتياز، تستغله إسرائيل اليوم لتبرير استمرار احتلالها للضفة الغربية وسيطرتها على حياة ملايين الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة وغزة[19].

المطلب الثاني: ماهية التناقض في مركبات الهوية الإسرائيلية

فإسرائيل ممتلئة بالثقافات ليست المختلفة فقط وإنما المتخالفة والمتضادة، مما يؤدي إلى الكثير من النزاعات الداخلية والانشقاقات التي تملأ المجتمع الإسرائيلي. ونتيجة لذلك أيضًا لا تستطيع إسرائيل أن تملك هوية سيادية ومحددة، فهي لغاية اليوم لم تستطع تحديد هويتها، هل هي يهودية أم ديمقراطية علمانية أم قومية أم صهيونية. ففي الوقت الذي يسود فيه صراع بين التيارين العلماني والديني، تنادي إسرائيل بأنها دولة يهودية وتطالب العالم بالاعتراف بيهوديتها. فإسرائيل عبارة عن كيان لا يمكن وصفه بالدولة ولا يملك أي مقوم من مقومات الهوية.

ينبع التناقض في مركبات الهوية الإسرائيلية اليهودية – الصهيونية – القومية – الديمقراطية من المكونات والمنطلقات والخلفيات التي ينطلق منها كل مركب، الأمر الذي يعني أن المزاوجة بين كل مفهومين أو الجمع بينهم جميعًا ينطوي على خلل بنيوي وأزمات كامنة وأخرى ظاهرة على صعيد الفكر والممارسة، والإشكالية الأساس من بين هذه المركبات تتلخص في العلاقة بين اليهودية والصهيونية، فاليهودية ديانة تنطلق في تعريفها لذاتها من مرجعية غيبية وتاريخية تخص اليهود كجماعة دينية تؤمن بمعتقدات وتتشبه برموز دينية تختلف تمامًا عن الصهيونية التي أحدث مفهومها أزمة عميقة لليهودية وقوضت في خطابها الديني المسياني واستولت على رموزها وحولت نفسها إلى حركة خلاصية يهودية تسعى إلى إقامة وطن قومي لليهود زاعمة أن يهود العالم يتحدرون من نسل واحد ويشكلون قومية واحدة.

إن المقولة الأساسية في الصهيونية تقوم على فكرة نفي المنفى، أي أن المنفى يحضر بصفته صورة دينية غير طبيعية في حياة اليهودي، أي أن حياة اليهودي في المنفى غير طبيعية وناقصة، ولا يكتمل الوجود والمعنى الروحي إلا عندما يلتقي يهودي المنفى أرضه الموعودة أي أرض إسرائيل، ويقيم بيته القومي [20]. وهذه الرؤية الصهيونية تصطدم بالضرورة مع الرؤية الدينية اليهودية التي يشكل المنفى أحد أهم معتقداتها كشكل من العقاب الإلهي إلى أن يأتي المسيح المنتظر ويقيم لليهود دولتهم. وفي هذا السياق ادعت الحركة الصهيونية أنها حركة تحرر قومي، ادعت بأنها ستخلص اليهود من الانتظار السلبي ومن حالة الاضطهاد الدائمة الممارسة بحقهم على حد زعمها، وستعيدهم إلى مسرح التاريخ.

ومن أجل أن تحقق الصهيونية غايتها استعانت بالقوى الاستعمارية الغربية وتبنت خطابها وأدواتها، فيما تذرعت بذات الوقت بتنامي مظاهر اللاسامية ضد اليهود، بحيث شكلت هذه القضية إحدى أهم المحفزات لانطلاق الفكرة الصهيونية. ومنذ ظهور الصهيونية وحتى اليوم نشب صراع ما بين اليهودية والصهيونية وما زالت اليهودية ومختلف تياراتها ترفض الصهيونية وتعتبرها حركة علمانية ملحدة تشكل خطرًا على اليهود واليهودية.

وفي خضم هذا الصراع نشأ تيار ديني عُرف باسم الصهيونية الدينية حاول المزاوجة بين الدين اليهودي والصهيونية، وبرز على رأس هذا التيار الحاخامان كوك الأب والابن، الذان حاولا تفسير التاريخ والأحداث السياسية من منظور ديني. وفي محاولة لإجراء تصالح بين اليهودية والصهيونية رأى هذا التيار بالصهيونية فصلاً من فصول الخلاص الديني وليس تدخلاً في شؤون الإله، وقد تعزز هذا التيار بعد حرب 1967 إذ رأى في احتلال مناطق جديدة وخاصة أراضي الضفة الغربية شكلاً متممًا للرؤية الخلاصية اليهودية. إلا أن هذه الصهيونية الدينية المهجنة انهارت بعد اتفاقيات أوسلو وتوالي الانسحابات من لبنان وغزة وظهرت على أنقاضها صهيونية دينية جديدة أكثر قومية وأقل تدينًا، وبهذا فإن هذا التزاوج الغريب ما بين الصهيونية واليهودية سيظل يفرز هويات مشوهة تعبر عن استمرار الأزمة وتشكل دفعًا باتجاه حلها.

أما التزاوج الثاني الذي يجمع بين اليهودية والقومية فينطوي هو الآخر على تناقضات صارخة، فقد عملت الصهيونية على محاولة إنتاج تطابق بين الدين والقومية، والادعاء عن الأصل الواحد اليهودي، حيث كان العامل العرقي حاضرًا بقوة في الفكر الصهيوني لتأثره بخطاب الفكر العرقي الاستعماري الأوروبي، إلا أن الصهيونية فشلت في تأكيد النقاوة العرقية لهذا تحولت القومية اليهودية إلى فكرة لا تؤكدها الحقائق العلمية والتاريخية، واكتفت ببعض الشعارات ذات الطابع الأيديولوجي من مخلفات القرن التاسع عشر على شاكلة ما عبّر عنه هرتزل حين كتب إننا شعب والعدو برغم إرادتنا يصنع منا ذلك [21].

وفي سياق محاولاتها الدؤوبة لخلق القومية اليهودية ابتدعت إسرائيل ما عرف ببوتقة الصهر لأعداد كبيرة من المجموعات اليهودية المهاجرة التي تفتقد للتجانس، وسعت الإشكنازية الأوروبية التي هيمنت على الكيان الإسرائيلي لإجراء عملية صهرية من خلال مؤسسات عامة كالهستدروت والكيبوتس والموشاف والجيش، حيث أدى الخلط العشوائي لهذه الجماعات عن مزيد من التنافر

والصراع والتوترات، خاصة بين اليهود الشرقيين والإشكناز الغربيين، ومع توالي الهجرات طوال أكثر من سبعين سنة لا سيما الهجرة الواسعة لليهود الروس في أوائل تسعينيات القرن الماضي أدت إلى تآكل سياسة بوتقة الصهر وأدت إلى فشلها في بناء هوية قومية واحدة، وقد تخلت إسرائيل عنها لصالح التعددية الثقافية واكتشاف هوية تجمع بين هذه المجموعات، تتمثل بهوية الخوف والإحساس بالخطر الدائم.

أما تزاوج مفهومي اليهودية والديمقراطية الذي يعد مركبًا أساسيًا في الهوية الإسرائيلية القومية فقد انطوى هو الآخر على تناقض ديني واضح بخلاف المرجعية بين المفهومين، ذلك أن اليهودية وما تضمنته من معتقدات وتصورات عنصرية تتنافى تمامًا مع الديمقراطية التي تقوم على أساس المواطنة والحريات وحقوق الإنسان والاعتراف بالآخر.

وإسرائيل بصرف النظر عن تعبيراتها الفوقية الأيديولوجية، هي ظاهرة استيطانية إجلائية لا تطرح نفسها دولة قومية ولذلك فمهمة نظام الحكم الرئيسية فيها هو تجسيد هذا المضمون السياسي واقعًا على الأرض، الأمر الذي ينفي عنه سمة الديمقراطية الفعلية [22]

وبعبارة أخرى، فإن الطبيعة الاستعمارية في إسرائيل تتناقض مع الديمقراطية ففي الوقت الذي تعترف إسرائيل بيهود الشتات كمواطنين تلقائيين فور وصولهم إلى إسرائيل، فإن مواطنة الفلسطينيين العرب في إسرائيل تبقى نظرية جزئية، فيما الفلسطينيون في الأراضي المحتلة يتعرضون لقمع وحشي وممارسات عنصرية، وبعد إقرار قانون القومية الأخير وتكريس يهودية الكيان وطابعها على حساب الديمقراطية المزعومة، فإن الإصرار على المزاوجة بين اليهودية والديمقراطية ينطوي على مفارقة كبيرة ويؤكد على أن اليهود جماعة أعلى من الدولة، ويعزز هوية إسرائيل كنموذج للديمقراطية العنصرية.

المطلب الثالث: الانقسامات الداخلية في المجتمع الإسرائيلي

لقد عانت إسرائيل ومازالت تعاني من انقسامات وصراعات عميقة في مجتمعها المكون من مجموعات غير متجانسة ناتجة عن هجرة المستوطنين من دول وثقافات مختلفة.

ولعل أبرز هذه الصراعات التي يعاني منها المجتمع الصهيوني هو الصراع بين التيار الديني والتيار العلماني، فقد هدفت الصهيونية إلى إقامة دولة قومية علمانية، وهو ما أفضى بالضرورة إلى صراع حاد مع الجماعات الدينية المتزمتة التي رفضت الصهيونية وخطابها من حيث المبدأ، ومع الوقت

اضطر التيار الديني إلى الانخراط في الحياة السياسية في محاولة للتأثير على قرارات إسرائيل وثقافة المجتمع، ومع تنامي المعسكر الديني في إسرائيل ولدّ ذلك خشية وقلقًا في أوساط العلمانية المهيمنة على الكيان الإسرائيلي، من تزايد تأثير الخطاب الديني وهو ما ولدّ توترات دائمة وصراعات متواصلة منذ إقامة الدولة وحتى الوقت الراهن.

إن الصراع على الهوية بين المتدينين والعلمانيين داخل إسرائيل يكتسب خطورة بالغة توضح خصوصية الحالة في إسرائيل من حيث حدتها وجذريتها وأزمات الشرعية والهوية وتهرب كثير من الشباب المتدنيين من التجنيد لذرائع مختلفة، تعكس عدم اعترافهم بالدولة اليهودية [23].

أزمة الهوية اليهودية، يشار إلى هوية الكيان والمجتمع في إسرائيل، على أنها مزيج فريد بين الدين والقومية، وهذا ما يفسر اعتمادها مكانًا مؤسساتيًا واسعًا للدين، والسماح بنشاط التيارات الدينية، ما تسبب في تراجع بنية الدولة أمام البنى المجتمعية الدينية والخطاب الخلاصي، الذي بات مقدسًا عند قوى اليسار الصهيوني واليمين التوراتي على حد سواء، فقد أخلت القومية المدنية مكانها للهيكلية اليهودية لأن النشأة الطافرة للكيان الإسرائيلي تطلبت إدامة الارتكاز الصهيوني على فكرة الدين، لتصبح الصهيونية عقيدة سياسية تتجسد في ممارسة تاريخية ذات أهداف محددة، تتمثل في إنشاء الكيان الإسرائيلي على أسس دينية عنصرية استيطانية، فليس من السهل تشبيه الصهيونية كعقيدة سياسية بالعقائد الأخرى، ولهذا واجهت إسرائيل إشكالية في هويتها، لأنها تعرف نفسها كدولة ديمقراطية ودينية[24]، الأمر الذي ساهم في تعميقه توترات وصراعات، بسبب التنوع الثقافي والعرقي، وزيادة حدة الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين، وتعد الهوية اليهودية في إسرائيل أمر معقد يتجاوز مفاهيم الديانة والعرقية والجنسية والعائلة، فقد أجاب كل اليهود الإسرائيليين عندما سئلوا: ما هي ديانتك الآن إن كانت لديك ديانة؟ بأنهم يهود، ولم يقل أي منهم بأنهم لا يتبعون أية ديانة، بالرغم من أن نصفهم يعرفون أنفسهم كعلمانيين، وبالنسبة لبعضهم، ترتبط الهوية اليهودية بالفخر الإسرائيلي الوطني، ويعتبر معظم اليهود العلمانيين في إسرائيل أنفسهم إسرائيليين أولاً ويهود ثانياً بينما يعتبر معظم اليهود الأرثوذكس الحريديم والمتدينين أنفسهم يهود أولاً وإسرائيليين ثانيًا[25] .

ورغم الصراع الداخلي على مفهوم الهوية، تؤكد أغلب التكوينات المجتمعية اليهودية، على ضرورة ضمان الهوية اليهودية للكيان الإسرائيلي، رغم الفجوة الكبيرة، غير القابلة للجسر بين

مكونات المجتمع، والتي تشير حال استمرارها، إلى تكريس الشرخ القائم رغم محاولات قادة الجيل الثالث أسرلة المجتمع، ودمج الهويات المتباينة، والتخفيف من حدة التباين، بينما حاولت الأوساط البراغماتية التركيز على تقديم حلول عملية للضائقة التي يعاني منها المجتمع، بدلاً من التمحور حول القضايا الأيديولوجية المبدئية[26].

وعلى كل حال، ساهم تباين الهوية في إسرائيل، في تعقيد الموقف من الصراع وملف التسوية، وحال دون بلورة موقف إسرائيلي موحد تجاهها، وفي هذا الإطار، يمكن استعراض أهم الهويات في المجتمع الإسرائيلي، على النحو التالي:

أولًا-هوية اليهود الشرقيين

يشكل التصنيف الاجتماعي الإثني لليهود الشرقيين بصورته المركبة، وتم بناؤه ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا، بعد هجرتهم إلى إسرائيل، حيث شكلوا هامشًا مجتمعيًا ثقافيًا، كيفما اعتبرهم منظرو الحركة الصهيونية، بسبب ارتباط فكرة الصهيونية السياسية بحل مشكلة يهود أوروبا، ولذلك تم استيعاب اليهود الشرقيين، بطريقة تضمن عدم المس بالثقافة الإسرائيلية الإشكنازية وبأسس النظام الاجتماعي والسياسي للكيان الإسرائيلي، وقد تركت هذه السياسية أثرها على السلوك الاجتماعي والسياسي للشرقيين، بما فيه السلوك الانتخابي، حيث جنح أغلبهم إلى التصويت لحزب حيروت اليميني، ومن بعده حزب الليكود، كتعبير عن رفضهم لسياسية حزب الماباي العمل الذي قاد العمل السياسي في الدولة لأكثر من ثلاثين عامًا متصلة، وتشارك مع أحزاب أخرى بعد ذلك[27].

ارتبط السلوك السياسي لليهود الشرقيين بمفهوم القوة وعدم الثقة بالغير، كما مثل لهم تأسيس حزب الليكود، بصفته الجناح اليميني القومي في الحركة الصهيونية، ملاذًا آمنًا في مواجهة سياسة الإشكناز العنصرية، وفرصة لممارسة السلوك الاحتجاجي على طريقة الاستيعاب القائمة على التمييز والغبن بحقهم، فقد مكنهم حزب الليكود، من تبوئ مناصب هامة في قيادته وبالتالي في الدولة، ويربط البعض، هذا التوجه اليميني للشرقيين، بخلفيتهم الحضارية المتناقضة مع المبادئ الاجتماعية والعلمانية التي يمثلها حزب العمل واليسار عامة، إضافة إلى رغبته في الابتعاد عن أسفل السلم الاجتماعي الاقتصادي، والميل للتمايز عن المواطنين العرب في إسرائيل، وفي إطار البحث عن هذا التمايز، سعى الشرقيون لإنشاء أحزاب قومية متطرفة، وتبني مواقف سياسية واجتماعية مبالغ في قوميتها، للتأكيد على عمق الانتماء للصهيونية والكيان اليهودي، إضافة إلى

رغبتهم في أن تقوم هذه الأحزاب بطرد المواطنين العرب، ومنع دخول عمال المناطق الفلسطينية إلى إسرائيل، الذين يشكلون قوة منافسة في سوق العمل[28]

راكمت الأزمة البنيوية لهوية اليهود الشرقيون، سلوكًا عدائيًا تجاه الفلسطينيين، فقد طور الشرقيون هويتهم السياسية، منذ أوائل السبعينيات من خلال انتفاضة الفهود السود، وتمرد صناديق الاقتراع سنة ١٩٧٧، تلاه تأسيس حركة شاس، والتي عبرت عن هوية شرقية بحلة دينية، وترجمت مواقفهم، تجاه القضايا الداخلية، وقضايا التسوية والصراع، فقد تبنت مواقف انتهازية براغماتية، تمثلت في الانسحاب من حكومة إسحق رابين سنة ١٩٩٢، وحكومة إيهود باراك سنة ١٩٩٩ وامتنعت عن التصويت لصالح اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣، ورفضت اتفاق سنة ١٩٩٥، كما وعدت ناخبيها بالانسحاب من حكومة إيهود أولمرت سنة ٢٠٠٦، إذا قررت تقديم تنازلات أو الانسحاب من مناطق فلسطينية محتلة[29]، ومن أجل تعزيز هذا الفهم، وفي إطار منهجي، عملت شاس على تعميق البعد القومي عند أنصارها، وتشير استطلاعات الرأي إلى أن ١٨٪ منهم فقط، يؤيدون عملية السلام مع الفلسطينيين، حيث يصنف هذا الجمهور على أنه أقل تطرفًا من جمهور حزبي المفدال ويهدوت هتوراه، وأكثر تصلبًا من جمهور الليكود[30].

نجحت حركة شاس، من خلال اعتماد سياسة دعم الحكومات مع إثارة الأزمات، تثبيت موقع لليهود الشرقيين على الخارطة السياسية والاجتماعية للكيان الإسرائيلي، وأصبح من الصعب تجاوز مواقفها من القضايا الأساسية، خاصة ما يتعلق منها بعملية التسوية والمفاوضات، وتعاظمت قوة الحركة في انتخابات ١٩٩٦، وانتخابات ١٩٩٩[31]، والتي كشفت عن زيادة حدة الاستقطاب وتبلور الجماعات في إسرائيل، حيث برزت أحزاب قومية شرقية منافسه لشاس، وصوت أغلب اليهود الشرقيين، للأحزاب ذات الطابع الشرقي أو التي يترأسها شرقي، وفي هذا ما يشير إلى أن تراجع نفوذ حركة الشاس، وانخفاض عدد مقاعدها في الكنيست، كما حدث في الانتخابات التي جرت سنة ٢٠١٥، لا يعني تراجع نفوذ اليهود الشرقيين في الحياة السياسية، بقدر ما يشير إلى خلافاتهم على طريقة العمل والصراع على القيادة، ويمكن القول أن هذا الصراع عمق فكر التطرف والتشدد نحو التسوية، كما أنه زاد من حدة الصراع حول طابع ومستقبل الكيان الصهيوني، بين النخب التقليدية ومجموعات اليهود الشرقيين، حيث رأت الأخيرة أن تعزيز المواطنة الإثنية، والتشديد على

الطابع اليهودي للكيان، يمكن أن يساهم في تحسين مكانتهم الجمعية، في سياق المواطنة المتعددة والمركبة في إسرائيل[32].

ثانيًا -هوية اليهود الروس

يشكل المهاجرون الروس إلى إسرائيل أكبر جماعة إثنية، رغم اختلاف الانتماء الديني والثقافي، والتنوع الطبقي والمهني والتعليمي، ويصر هؤلاء على العيش في عزلة ورفض الانصهار في المجتمع، والمحافظة على هوية ثقافية خاصة[33]، أما سياسيًا فقد ترجموا توجهاتهم الإثنية، بتشكيل أحزاب سياسية، عبرت عن رؤيتهم للقضايا العامة، وشكلت ثقلاً سياسيًا واجتماعيًا، موازن لثقل الإشكناز، في سلوك مغاير لما يجب أن يكون عليه الأمر، نظرًا للتقارب الفكري العلماني بين الطرفيين وقد عبرت الأحزاب الروسية عن مواقفها القومية المتشددة، خاصة فيما يتعلق بقضايا الصراع، والموقف من الفلسطينيين، وكان لنثان شيلانسكى، اليهودي الروسي المتطرف، فضل المبادرة الأولى في التعبير عن هذه المواقف، والتي يبدو أنه تبناها كمدخل لتثبيت موقع للمهاجرين الروس في المجتمع الإسرائيلي. وفي هذا، بين مؤشر الديمقراطية في إسرائيل لسنة ٢٠٠٩، أن الاتجاهات والميول والمعتقدات السائدة عند اليهود الروس، متشددة، وانعكس معظمها على نتائج الانتخابات الإسرائيلية سنة ٢٠٠٩، من خلال التصويت لحزب إسرائيل بيتنا اليميني بزعامة أفيغدور ليبرمان، اليهودي المولدافي، المعروف بكراهيته الشديدة للعرب[34].

وتعبيرًا عن النزعات والمعتقدات القومية اليمينية، يرى ٧٧٪ من اليهود الروس، أنه يجب تحفيز المواطنين العرب في إسرائيل على الهجرة[35]، وفي آخر تصريح لزعيم حزب إسرائيل بيتنا، وزير الحرب الأسبق، أفيغدور ليبرمان، طالب بإعدام من لا يعترف بإسرائيل منهم، كما طالب بطرد أو إحراق الفلسطينيين، ودعا إلى شن حروب متواصلة من أجل هزيمتهم. وفي تفسير لتلك الظاهرة يرى علماء اجتماع إسرائيليين، أن المبالغة في التطرف عند المهاجرين الروس تعود في سببها إلى أن ممثلي الكيان الإسرائيلي غذوا منذ البداية، روح العنصرية عند هؤلاء، وهم ومن أجل أن يثبتوا أنهم يهود جيدون بالغوا فيي كراهية الفلسطينيين[36]، ويعزي البعض تلك الكراهية والموقف المتعنت من عملية التسوية لطبيعة نشأتهم في دول الاتحاد السوفيتي السابق، وقد عزز المهاجرون الروس من التوجهات القومية الراديكالية، وأعطوا ثقلاً للمعسكر المعادي للسلام، وعمقوا من الأزمة مع الفلسطينيين، وبدى هذا التوجه واضحًا في المواقف المتشددة من الفلسطينيين في إسرائيل، ومن

عملية التسوية، عند كل الأحزاب التي مثلت المهاجرين في العقدين الأخيرين، خاصة حزب إسرائيل بعلياه، وحزب إسرائيل بيتنا الذي انفرد بالتشدد القومي، بعد أن اندمج حزب إسرائيل بعليا في حزب الليكود وذاب فيه[37].

بذل أفيغدور ليبرمان، زعيم إسرائيل بيتنا، كل ما في وسعه لعرقلة التوصل إلى أي تسوية مع الفلسطينيين، واستغل في ذلك قدرته على إتلاف أي ائتلاف حكومي شكل في السنوات الماضية، ويبدو أن توجهاته هذه، لاقت هوى عند نتنياهو الذي تذرع دومًا بعدم قدرته على التقدم في عملية السلام، نظراً لطبيعة الحكومة وشكل الائتلاف، كما أنه داوم على تحريض ليبرمان وتصديره في المواقف العلنية، خاصة فيما يتعلق بالهجوم على الإدارة الأمريكية والتهكم على مواقفها. فقد انتقد ليبرمان على الدوام السياسة الأمريكية، واتهم إدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، بأنها تعد لاتفاق يتم فرضه بعد الموافقة على تجميد البناء في المستوطنات، وطالب برفض هذه الرؤية أيًا كانت الضمانات الأمريكية[38]، ناهيك عن مواقفه السابقة إبان إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق، بيل كلينتون الذي اتهم اليهود الروس، بعرقلة جهود السلام، ومحاولة إفشال المفاوضات، حيث صرح" بأن اليهود الروس هم الشريحة الإسرائيلية المعنية أقل من غيرها في عملية السلام"، مضيفًا "فقط بالأمس هاجروا لإسرائيل وأصبحوا يشعرون بأنهم يملكونها ويرفضون التنازل عن أي قطعة منها"[39]، وعطفًا على ما سبق، يمكن القول بأن المهاجرين الروس، رغم علمانيتهم، ساهموا في تعزيز قوى اليمين والتطرف المعادية للسلام، بالحد الذي عرقلوا عملية التسوية، وقللوا من فرص التوصل إلى حل.

ثالثًا-هوية المجتمع الحريدي

بدأ تأثير القوى الدينية الحريدية، بالظهور أواسط سبعينيات القرن الماضي، حيث ارتبط عمليًا بظهور حركة غوش أمونيم وفوز حزب الليكود لأول مرة في الانتخابات، وتشكيله للحكومة الإسرائيلية، ما اعتبر حينها بالانقلاب الكبير في توجهات المجتمع الإسرائيلي، وقد تبنت القوى الحريدية، سياسات يمينية عنصرية، عبر عنها قادة غوش إيمونيم، ومعظمهم شخصيات مؤثرة في التيار الديني السائد في حينه، حيث طالب هؤلاء بربط الحياة العامة والسياسات الإسرائيلية، بالشريعة اليهودية، خاصة فيما يتعلق بالأغيار الفلسطينيين، تطبيقًا لثقافة غوش أمونيم، والتي بدأ معها التقارب بين المتدينين القوميين وأوساط دينية حريدية أخرى، مؤيدة للاستيطان، أنتج

قومية يهودية جديدة، تقوم على المطالبة بأرض إسرائيل الكبرى بناءً على الشريعة اليهودية، قوامها الحريديم الاشكناز والسفارديم[40] .

تعاظمت في العقدين الأخيرين، مسألة تدين أفراد المجتمع الإسرائيلي، وتعزز الخطاب الديني فيه، وقد تجلت صوره في ازدياد تأثير المعسكر الحريدي، على عملية اتخاذ القرار السياسي في البرلمان والحكومة[41]، ورغم أن المجتمع الحريدي، يمثل ما نسبته نحو ١٠٪ من السكان، إلا أنه يتمتع بتأثير واضح، ينبع من التقدير العام الذي يوليه اليمين، للماضي اليهودي، وقناعته بأن لليهود حق تاريخي في إسرائيل، ولهذا، استطاع الحريديم، الانتقال من هامش المجتمع، إلى مركزه، وزادت المشاركة في العمل، خاصة مع التكاثر الطبيعي للحريديم، والزيادة المدهشة في عدد طلاب اليشيفاه، ومع هذا التوسع زاد التوتر والتناقضات الداخلية بين مجتمع الحريديم وبقية شرائح المجتمع الإسرائيلي، خاصة بعد تضاؤل الفروق بين المعسكر الحريدي والمعسكر القومي الديني، لتصبح نسبة المتدينين من عدد السكان، ما يقارب٢٢٪[42] .

لقد انحاز المتدينين والحريديم إلى معسكر اليمين، ورفضوا إلى حد كبير فكرة المفاوضات والتوصل إلى سلام مع الفلسطينيين، تقدم فيه إسرائيل تنازلات عن الأرض، وفي هذا يشير استطلاع للرأي أجراه مركز تامي لبحوث السلام عام ١٩٩٧، إلى أن ما نسبته ١٠٠٪ من الحريديم، يصنفون أنفسهم كيمينيون، في حين وصف ٨٠٪ من مؤيدي الوسط الديني الوطني، أنفسهم كذلك، وأعرب ٩٪ من الحريديم، تأييدهم لمسيرة أوسلو، مقارنة مع ٢٤٪ من المتدينين الوطنيين، ويكمن الفرق بين الحريديم وبين المتدينين القوميين، في أن الحريديم يعبرون عن مواقفهم المتطرفة علنًا، ويعلنون تأييدهم الكامل لمواقف اليمين السياسية، بطريقة متطرفة ومناوئة للعرب والفلسطينيين، في حين أن المتدينين الوطنيين ورغم مواقفهم شديدة التطرف، يتعاملون بمبدأ الرسمية واحترام القانون، وهذا بدوره يخفف درجة الحدة والعنف في أنشطتهم السياسية العامة[43] .

يعود تعاظم دور المتدينين، إلى الصراع الحاد بين الدين والكيان الإسرائيلي، فالتصدع الديني هو أحد أسباب تزايد قوة الأصولية اليهودية، إضافة إلى دور المضامين الدينية المؤثر في نشأة اليمين، الذي تعزز بعد الدخول في المفاوضات، حيث كانت غالبية المحتجين على أوسلو، من المتدينين[44]، للحد الذي أدى إلى مقتل رئيس الوزراء الأسبق، اسحق رابين، وانحسار تأثير قوى اليسار، خاصة مع تعثر المفاوضات واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، غير أن ضعف اليسار والقوى العلمانية،

لم يرتبط فقط بالأسباب سابقة الذكر، فضعف القدرة على مواجهة الخطاب الديني، يرتبط بكون الحركة العلمانية مشبعة تاريخيًا بممارسة خطاب ديني عميق، لتبرير مشروع القومية، فقد تخلقت ثقافة سياسية في أوساط اليمين القومي والعلماني المتعصب، علت على جميع الفوارق الإثنية والطبقية، وهذا ما ساهم في سهولة تغلغل المتدينين في المؤسسات الرسمية، وساعد على سيطرة رجال الدين على كثير من المفاصل المهمة، ومكنهم من سلطة الحسم والترجيح في القضايا المفصلية والمصيرية، كما أنه ساهم في انتشار ظاهرة المسيحية الدينية، وزيادة التأثير الهائل للمستوطنين، كونهم فقط، يحملون الحقيقة المقدسة[45].

لعب المجتمع الحريدي، دورًا كبيرًا، في تغذية الكراهية ضد العرب، مستغلاً في ذلك، التراث الديني وتفاسيره، وعمل الحريديم على عرقلة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل والفلسطينيين، فقد وقع مجلس كبار علماء التوراة عام ١٩٩٨، عريضة رفض تنفيذ اتفاقية إعادة الانتشار الثانية، وبدأ حملة تحريض داخل الجيش، للامتناع عن تنفيذ أي إخلاء لأراض في الضفة الغربية[46].

ويرجع بعض المحللون تنامي دور القوى الدينية الحريدية وغيرها، إضافة إلى أسباب أخرى، إلى النشاطات الاجتماعية والثقافية وانتشار صحف الحركات الدينية، وفي هذا ما يشير إلى أن المجتمع الحريدي، أصبح يمتلك هوية سياسية جديدة بعد أن كان مجتمعًا مغلقًا، وانتقل إلى الانفتاح على الكيان الإسرائيلي والتغلغل في المجتمع، واستقطب وعزز ظاهرة الإيمان، وتحول كثير من الإسرائيليين نحو الدين، كما أنه استغل بمهارة، اليهودية كديانة قومية، يتشابك فيها الإثني والديني، ولا تمييز بين الديني والسياسي، واستغل كذلك التباس مفهوم العلمانية في ظل وجود رابط وثيق بين المواطنة والدين[47]

ما زال المجتمع الإسرائيلي يعاني التناقضات والمعضلات، التي لازمته منذ إعلان إقامة إسرائيل، بسبب طبيعته وتكوينه والظروف المحيطة به، لكن هذه المعضلات أصبحت أكثر حدة وإلحاحًا مما كانت عليه بسبب طول الفترة الزمنية المثقلة بالضغط الخارجي، وقد حدثت في هذه الفترة تطورات وتحولات عميقة في المجتمع الإسرائيلي[48]، هذه الميول كانت نتيجة للتغيير في القيم الاجتماعية والانسحاب من التصورات السابقة للذات، كجزء من الجماعة، بتأثير الأعباء والمهمات الجماعية،

وهي تحتم عليه حل المعضلات الأساسية التي يمكن اختزالها إلى معضلة جوهرية واحدة أي معضلة الهوية، فتحديد الهوية يقرر ماهية الدولة[49].

لقد اعتبرت إسرائيل انصهار -اندماج- يهود العالم وخاصة الولايات المتحدة في مجتمعاتهم هو بمثابة محرقة ثانية، وهذا جاء في اجتماع الحكومة في 7تموز/يوليو2019، حيث تشير تصريحات العديد من قادة الاحتلال وفي مقدمتهم نتنياهو، إلى قلق تنفرد به إسرائيل تجاه صيرورات اجتماعية طبيعية في العالم والتي تعتبرها انصهارًا، ومن عدم قدرتها على إحداث تغيير في الاتجاه الديمغرافي، وأن حجم الانصهار في العالم ستة ملايين يهودي يعتبرون أنفسهم يهودًا من الناحية التاريخية والثقافية، وليس من الناحية الدينية حسب أقوال قادة دولة الاحتلال[50].

لقد أدرك بن غوريون أن جلب أعداد كبيرة من اليهود من الدول العربية والإسلامية يعني نقل أنماط حياة ثقافية واجتماعية مختلفة تمامًا عن الأنماط الغربية التي كان من المقرر أن يشكل طابع الدولة الجديد؛ وخشي بن غوريون أن تؤدي التباينات الثقافية والاجتماعية إلى حالة من الاستقطاب والصراع الإثني بين الشرقيين والغربيين، فبلور ما عرف باستراتيجية بوتقة الانصهار، التي هدفت إلى صهر جميع الثقافات التي جلبها اليهود معهم في بوتقة واحدة، بحيث تنشأ ثقافة إسرائيلية واحدة[51].

وعلى الرغم من أن الشرقيين كانوا يشكلون أكثر من نصف المستوطنين إلا إنهم كانوا أكثر تقبلاً لأنماط الثقافة الغربية، وحتى الذين لم يقبلوا ما قامت به الحركة الصهيونية لم يتحركوا لمواجهة مخططات النخبة العلمانية الغربية، وذلك لشعورهم بالدونية بسبب إدراكهم حجم الدور الذي قام به العلمانيون الغربيون في إقامة الكيان الإسرائيلي والنهوض بالمشروع الصهيوني، وعلى دورهم في جلب اليهود الشرقيين أنفسهم. إلا أن دمج الشرقيين في الأحزاب الصهيونية القائمة كان رمزياً، حيث شارك ممثلون عن الشرقيين في مؤسسات هذه الأحزاب، ورغم أن الشرقيين شكلوا أكثر من نصف عدد السكان حتى أواسط الثمانينيات إلا إنهم حصلوا على أقل من ربع عدد المقاعد في البرلمان، ومشاركتهم في الحكومات كانت محدودة جدًا[52].

لقد كان جمهور الهدف لبن غوريون هو نفس جمهور الهدف للحاخام كوك أو غيره من رجال الدين، مما يجعل الباب مفتوحًا على إمكانية تأويل النص الديني قوميًا والنص القومي دينيًا. فالجزء الأول من القرن العشرين يمثل التأويل الأول أي توظيف الهوية الدينية صهيونيًا في حين أن

الأعوام الخمسين الأخيرة هي نموذج على توظيف الرواية الصهيونية دينيًا. إن هذا التوظيف المتبادل يغير معنى اليهودية ومعنى الصهيونية في الوقت نفسه ويجعل كل منهما أسيرة عند الأخرى [53].

وتسعى الأحزاب الدينية إلى الانخراط أكثر في الحياة السياسية من أجل إعطاء مضمون ديني للكيان الإسرائيلي والحفاظ على الوصايا اليهودية الدينية وحرمة يوم السبت، وكذلك لاقتطاع ما يمكنها من حصص وموازنات من الحكومة في سبيل خدمة جمهورها وبرامجها. وفي خضم هذا الانخراط في العمل السياسي أخذت هذه الأحزاب والتيارات تتصهين مع الوقت بعد أن كانت معادية للصهيونية، وانجرت وراء الخطاب الصهيوني العلماني، وسياسات إسرائيل على كافة الأصعدة.

ويرى العلمانيون في نمو التيار الديني مجرد عبء على الكيان الإسرائيلي والحياة الاقتصادية، فهم لا يخدمون في الجيش، ولا يساهمون في العملية الإنتاجية، وفوق كل ذلك يتلقون موازنات كبيرة على حساب الجمهور العلماني. في حين أنهم يتهمون العلمانيين بأنهم بعيدين عن الدين اليهودي، ويشكلون خطرًا على اليهودية. والمؤسسة الدينية الأرثوذكسية التي تحتكر لنفسها تعريف من هو اليهودي، أثارت توترات حادة مع الكيان الإسرائيلي ومؤسساتها في ضوء تحفظها على منح صفة اليهودية لعشرات وربما لمئات الألوف من المهاجرين، خاصة المهاجرين الروس والأثيوبيين، ومن التيارات الإصلاحية والمحافظة التي لا تعترف بالأرثذوكسية بيهوديتها.

أما الصدع الآخر الذي لا يقل أهمية عن الصدع الديني العلماني يتمثل بالانقسام الإثني بين المستوطنين والمهاجرين في مجتمع الكيان العبري، وتعود أسباب هذه الانقسامات والتوترات إلى تعدد الأصول الإثنية والثقافية والعربية لهؤلاء المهاجرين، فضلاً عن توافدهم في فترات مختلفة طوال أكثر من قرن من الزمان، وهو ما ولدّ مجموعات هجينة غير متجانسة، وأبرز هذه الصراعات بين اليهود الإشكناز الغربيين وبين اليهود الشرقيين في ظل الهيمنة الإشكنازية على الدولة، ومحاولة محو وطمس الثقافات والهويات الأخرى، وتهميش بقية الفئات والجماعات الإثنية.

لقد أدت هذه الهيمنة إلى تنامي الوعي الإثني لدى اليهود الشرقيين وإحساسهم بالإجحاف والتمييز، وهو ما أسفر عن ظهور حركات احتجاجية في صفوفهم ضد هيمنة الإشكناز طوال العقود الماضية، أثمرت في النهاية عن تبلور أحزاب وحركات سياسية أبرزها حركة شاس كوجه آخر من

هذه التصدعات الهوياتية جمع ما بين الهوية الدينية الأرثوذكسية وبين الهوية الطائفية الشرقية. كما وأدى هذا الصراع إلى تنصيب حاخام للشرقيين وحاخام آخر للإشكناز الغربيين. ولم تقتصر هذه التصدعات الإثنية على اليهود الشرقيين والغربيين، بل تعدتها لتشمل كافة الجماعات اليهودية: الروسية والأثيوبية والآسيوية، وأمريكا اللاتينية، وغيرها من الإثنيات إلى جانب الصراع اليهودي العربي الفلسطيني بصيغته القومية

وثمة صدوع وانقسامات أخرى في إسرائيل تأخذ شكل هويات متعددة، وإن كانت ذات طبيعة طبقية وأيديولوجية وسياسية وهويات أخرى ارتباطاً بتحولات عالمية وآثارها على المجتمعات كافة، وخاصة المجتمع الاستيطاني الصهيوني. فعلى الصعيد الطبقي على سبيل المثال بلغت حدة معدلات الفقر مستويات قياسية في إسرائيل حيث وصلت نسبة الفقر عام 2016 إلى 22% ويبلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خطر الفقر قرابة 1.7مليون شخص[54]، وهو ما يولد مجموعة من الأزمات، حيث يتركز الفقر لدى المجموعات الشرقية من المتدينين والعرب. إن هذه التصدعات المتنوعة بشأنها أن تتنامى وتعكس نفسها على مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتؤدي في النهاية إلى أزمات قد تصل إلى حد التعبير عنها بوسائل عنيفة بعد فشل سياسة بوتقة الصهر، والفشل في تصنيع الهوية اليهودية الصهيونية الديمقراطية الإسرائيلية.

المبحث الثاني: يهودية الكيان الصهيوني ومستقبله

ندرس في هذا المبحث في المطلب الأول الهدف من يهودية الدولة، ثم نتطرق في المطلب الثاني إلى مستقبل دولة إسرائيل

المطلب الأول: الهدف من يهودية الكيان

لقد مرت اليهودية بثلاث مراحل، الأولى المرحلة التوراتية، التي تعج بالخرافات التعددية مع المعتقدات التي استمر كتابتها قرابة ألفي عام، وبدلاً من تطويعها لاستيعاب تغيرات العصور، إلا أنها تقوقعت ودخلت المرحلة الكمونية بما تنطوي عليه من عنصرية وعداء لكل الشعوب، حتى بات التلمود هو أهم من التوراة رغم أنه شارح لها، ومع توالي القرون انتقلت اليهودية إلى المرحلة القبالية وهي المرحلة الحالية، حيث لم يعد الحديث عن شعب إسرائيل بأنه شعب الله المختار، وإنما هو ذاته الشعب الذي يسكن فيه الإله، وهي مرحلة الحلولية التي تعززت بعد الهولوكوست، حيث اعتقد اليهود بأن الله تخلى عن شعب إسرائيل وأن الإله قد مات وبات الشعب هو الإله.

تكمن أهمية التعرف على التيارات الفكرية اليهودية، في كونها الأساس الذي قامت عليه الحالة الحزبية بعد قيام الدولة، وما زالت أفكار هذه التيارات وتوجهاتها، حاضرة يعبر عنها بالسلوك والممارسة الحزبية، خاصة فيما يتعلق بالمواقف والرؤى السياسية المرتبطة بالصراع، ومعنى الكيانية اليهودية، والتعبير عنها من خلال الحفاظ على الدولة وتفوقها، واستمرار نقاء العرق فيها، ويمكن فهم هذا الربط من خلال النظر إلى طبيعة الخارطة الحزبية في إسرائيل، فهناك ثلاثة توجهات رئيسة هي الأحزاب اليسارية والاشتراكية، والتي تعبر عن أفكار الحركة الإصلاحية، وأحزاب اليمين ويمين الوسط، التي تقوم على أفكار التيار المحافظ، والأحزاب الدينية التي تؤمن بالرواية الأرثوذكسية، وتدافع عنها بكثير من المغالاة والتطرف.

لقد شهد المجتمع الإسرائيلي، منذ منتصف حقبة السبعينيات من القرن الماضي، عملية فرز سياسي اجتماعي واسعة، عبرت عن توجهات عامة وفلسفية، وظهرت على شكل محورين، علماني ليبرالي وديني قومي، ثم ما لبثت أن أصبحت أدق فرزًا وظهرت في صورة أربعة تيارات رئيسية، قومي ديني، وقومي علماني، وليبرالي ديني، وليبرالي علماني، ونتيجة للعديد من العوامل، انسحب المجتمع الديني نحو تأييد التيار القومي الديني، بحيث أصبحت توجهاته الجديدة أبرز وأهم سمات التطور الأيديولوجي في إسرائيل منذ قيامها، إضافة إلى حقيقة كون هذا التوجه بات يشكل قاعدة بديلة عن شرعية الكيان، رغم التناقض الجوهري بين التيارات المتشكلة في موقفها من مكانة الدين، خاصة وأن فئات غير قليلة وذات ثقل في التيار القومي العلماني، دعمت النهج الليبرالي والحريات الشخصية في الإطار القومي، كما أن بعضها اندمج في تكتلات سياسية، قامت على أساس الاتفاق على الصبغة اليهودية للكيان الإسرائيلي القومي.

يشكل إصرار نتنياهو على الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي من جانب الفلسطينيين إحدى أهم المسائل الجوهرية للصراع العربي الصهيوني، بل يمكننا الادعاء بأن هذه المطالبة مثلت ذروة التطور في هذا الصراع وقد وصلت إلى محطة مهمة تعكس قضيتين متناقضتين[55]:

الأولى، تتعلق بمدى القلق في إسرائيل والحاجة إلى تأكيد اعتراف الآخر بأحقيتها بالوجود. أما الثانية، فتعكس مدى العنجهية الإسرائيلية وابتزازها للطرف الفلسطيني والعربي على حد سواء والهروب من استحقاقات أي تسوية.

ومن جانب آخر فإن تناقض الهوية اليهودية والخلافات الحادة في تعريف ماهية الكيان الإسرائيلي وطبيعة هذه الهوية أحدثت انقسامات وشروخات في المجتمع العبري، ومع قيام إسرائيل تحولت الهوية اليهودية إلى هوية رسمية تحتاج إلى تحديد الحاجة إلى من هو اليهودي الذي يسري عليه قانون العودة.

فيما الخلاف الداخلي حول تعريف هوية الكيان الإسرائيلي هو الخلاف الحقيقي والجوهري، وما يزال هذا الخلاف متركزًا حول مفهومي: الدولة اليهودية أو دولة اليهود، وما تثيره هذه الاختلافات بين المفهومين من تفسيرات متنوعة لدى مختلف التيارات الدينية والعلمانية والقومية[56].

وتثير مسألة من هو اليهودي خلافات عميقة بين مختلف التيارات والمستويات نجم عنها توترات لا تزال قائمة ومتفاعلة بين التيارين العلماني والديني، وبين المؤسسة الأرثوذكسية اليهودية ومؤسسات الكيان الإسرائيلي والنتيجة عدم اعتراف المؤسسة الدينية بيهودية الآلاف من المهاجرين الروس والإثيوبيين وهو ما يعكس نفسه على توجهات الدولة الصهيونية العلمانية التي تعتبر الهجرات إلى الكيان الصهيوني عصب حياتها. وسؤال من هو اليهودي في نهاية المطاف هو سؤال ديني، ويكرس مركزية العامل الديني في القومي والسياسي.

ومسألة يهودية إسرائيل التي جرى التأكيد عليها من خلال عدد من القوانين الأساسية وكانت آخرها قانون القومية الذي سن في سنة 2018، تكمن خطورة هذا القانون في أنه يكرس الامتيازات الحصرية في الأرض والثروات لليهود وحدهم ويحول الفلسطينيون سواء في داخل إسرائيل أو في الضفة الغربية إلى مجموعات بشرية لا حقوق لها، وهو ما يهدد وجودهم على الأرض، ويفسر أيضًا الإصرار الإسرائيلي بالاعتراف بيهودية الدولة من جانب الفلسطينيين الأمر الذي يعني ضمنًا شطب حق العودة نهائيًا، والتسليم بهزيمة نهائية أمام الصهيونية.

أولًا: قانون أساس الدولة الإسرائيلية

كانت وزيرة الخارجية في حكومة إيهود أولمرت، تسيبي ليفني، قد دعت في نهايات سنة 2007، في أجواء الاستعداد لمؤتمر أنابوليس، في إطار المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، إلى أن تعترف القيادة الفلسطينية، ضمن الاتفاق، بكون إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي.[57] وقالت في تصريحات صحفية، في 4أيلول/سبتمبر2007، ما يلي: إن هناك مبدأين يوجهان الحكومة

الإسرائيلية في المفاوضات، الأول التمييز بين الضفة والقطاع، والثاني هو التمييز بين الحوار كحوار، وبين التفاهمات التي سيتم التوصل إليها، وتطبيقها مرتبط بكيفية تطبيق بعضها ميدانيًا[58].

وفي خطاب لها، أمام مؤتمر الوكالة اليهودية الذي عقد في القدس في 19شباط/فبراير 2008، وبصفتها أيضًا وزيرة للخارجية، قالت قد يكون بيننا الإسرائيليون خلافات في الرأي خلال سير المفاوضات مع الفلسطينيين، ولكن يربطنا جميعًا هنا قاسم مشترك، وهو أن تكون إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية؛ دولة آمنة في أرض إسرائيل، ومن أجل ضمان هذه القيم، سيكون علينا التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل الكاملة. إن الجميع في الحلبة السياسية يعرف أن هذا ما سيكون في نهاية المطاف[59]

وقد طرح مشروع قانون القومية على جدول أعمال الكنيست، أول مرة، في اليوم الأخير للدورة الصيفية للكنيست الثامنة عشر في 3آب/أغسطس2011، وحمل الرقم التسلسلي ش/18/3541. عُرض ذلك القانون بمبادرة عضو الكنيست آفي ديختر، الرئيس الأسبق لجهاز الأمن العام الإسرائيلي الشاباك، وكان حينها نائباً عن كتلة كاديما حزب المعارضة برئاسة ليفني، وفي ظلّ حكومة نتنياهو ما قبل السابقة 2009-2013 وقد شاركه في المبادرة 39 نائبًا من أحزاب الائتلاف الحكومي والمعارضة البرلمانية، من أقصى اليمين الاستيطاني، حتى حزب العمل، الذي يصنّف ذاته حزبًا وسطًا.[60]

وفي دورة الكنيست التالية للكنيست التاسعة عشر طرح عدد من النواب مشاريع قوانين مشابهة، ومنها ما كان أكثر حدة في النص، كالنص الذي عرضته وزيرة العدل أييلت شاكيد[61]، وأقر الكنيست في 19تموز/يوليو2018، ما يسمى إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، ومن ضمن ما شمله القانون من بنود[62]:

ثانيًا: قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي

عمل الكيان الإسرائيلي إلى تجسيد أهم المبادئ في قانون أساس إسرائيل من أجل تسهيل الهجرة اليهودية إليها عن طريق سن العديد من القوانين ومن أهمها:

1. مبادئ أساسية: (أ)- أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، التي فيها قامت دولة إسرائيل. (ب)- دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، فيها يطبّق حقه الطبيعي، الثقافي، الديني والتاريخي لتقرير المصير. (ج)- حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل هو للشعب اليهودي وحده.

2. الدولة تكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية إليها، وجمع الشتات.

ففي البند الأول الذي يتحدث عما يسمى حق تقرير المصير للشعب اليهودي، أُضيفت كلمة الديني إلى جانب الثقافي والتاريخي. وفي البند الثالث عن العاصمة، فقد أضيفت لدى القراءة النهائية كلمة الكاملة لتصبح القدس الكاملة والموحدة. وفي البند الرابع في موضوع اللغة، فقد قرر نتنياهو شطب أي ذكر للغة العربية في القانون[63].

بعد التصويت على القانون، قال نتنياهو، "إن هذه لحظة مؤسِّسة في تاريخ دولة إسرائيل، فبعد 122 عاماً من نشر هيرتسل حلمه، ثبّتنا بقانون المبدأ الأساس لوجودنا وحينما أتحدث في العالم، فأنا أكرر قائلاً إن هذه دولتنا، دولة اليهود"، وقال النائب آفي ديختر، المبادر الأول لهذا القانون في سنة 2011 "بعد هذا القانون كل ما باستطاعتكم فعله هو المساواة للأقليات، لكن ليس المساواة القومية. لن تكون أي أقلية قادرة على تغيير رموز الدولة. فإسرائيل ليست دولة ثنائية اللغة، إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي"[64].

المطلب الثاني: إسرائيل إلى أين

ما زال سكان إسرائيل من اليهود، منذ تأسيس الكيان إسرائيلي، متوحدين على فكرة كون إسرائيل وطنًا للشعب اليهودي وملجأً للاحتماء من اللاسامية، ولكن رغم هذا الاتحاد ظهرت في العقود الثلاثة الأخيرة خلافات عميقة في المجتمع الإسرائيلي، ليس فقط بين اليهود الإسرائيليين والأقلية العربية في الدولة، وإنما بين الطوائف المتعددة التي تشكل تركيبة المجتمع اليهودي في إسرائيل، ويرى أغلب اليهود الإسرائيليين أنهم منتمين إلى واحدة من الفئات الأربعة، الحريديم الأرثوذكس، والمتدينين والمحافظين، والعلمانيين[65]

لقد تجلت صورة الخلافات في المجتمع الإسرائيلي في التحول الكبير في القيم الاجتماعية السياسية ومعايير السلوك الشخصي، التي أنتجت تيار ليبرالي قوي يساند النزعة الفردية على حساب الجماعة، وإيثار الجماعة القومية، وفي المقابل تبلور تيار قومي ديني معاكس في قيمه ومواقفه، وقد تطور التيار الأول في مستويين، مستوى التغيير في قيم الأفراد وسلوكهم، الذي ساهم في تغيير النظرة إلى الكثير من التكوينات داخل المجتمع، وخصوصًا إلى المؤسسات التي جسدت القيم الجمعانية، إلى جانب مستوى تمثل في البعد التنظيمي الذي انعكس في تطوير مؤسسات مدنية لا تخضع لإرادة السلطة السياسية[66]، وكان ضعف الفكرة الصهيونية التقليدية المتجسدة في

مثل الهجرة والطلائعية والتضحية لمصلحة المجموع، وفي مصلحة التوجيه نحو تطوير الفرد وتحقيق ذاته بأساليبه الخاصة، وتجسد هذا التوجه في السلوك الشخصي في جميع المجالات، فقد بدأت عملية أمركة المجتمع تترسخ في كل شيء، فضعفت قيم المساواة واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبدأت تظهر في إسرائيل الخدمات الخاصة المرتفعة التكلفة في مجالات مثل الصحة والتعليم، وكشف عن مظاهر الفساد في الجهاز الإداري والمؤسسات العامة والهستدروت والأحزاب، وارتفعت بصورة كبيرة معدلات الجنوح والجريمة في المجتمع[67].

يكشف موقف المجتمع الإسرائيلي من المؤسسات التي جسدت القيم الصهيونية، عن التحول القيمي الذي أصابه، ومن أهم هذه المؤسسات وأبرزها الكيبوتس، إذ بدأ يفقد المبرر الجمعاني والغاية من وجوده، وتأثيره السياسي، فمساهمته في خدمة الأمن تقلصت مع انضمام الشباب المتدينين إلى الوحدات العسكرية المختارة، وتراجع مكانة حزب العمل السياسية مقابل صعود أدوار الأحزاب والقوى اليمينية والدينية[68].

أصبحت الأحزاب ضعيفة أمام الحكومة، وقبلت بالتبعية للحصول على حصة من المخصصات، وقد تعززت هذه التبعية بسبب فعالية الأحزاب في جميع مجالات الحياة، ولأنها تقدم خدمات عديدة لأعضائها، خصوصًا أن هناك مستوطنات كاملة تابعة لها. وفي اتجاه آخر، أقامت الدولة نظامًا اقتصاديًا مركزيًا لا شبيه له في المجتمعات الغربية، فهذا الاقتصاد مخطط له وموجه مركزيًا، بحيث تقوم إسرائيل بتمويل المشاريع الاقتصادية بصورة مباشرة، وتمتلك ٩٤٪ من الأراضي وجميع الثروات الطبيعية، وإضافة إلى ذلك، فرضت الحكومة على وسائل الإعلام رقابة صارمة، كما أنها سيطرت على جهاز التعليم[69].

تجلت طبيعة العلاقة بين الكيان الإسرائيلي والمجتمع في كينونة قوة الكيان، المتمثلة في قوة السلطة التنفيذية، فجميع القوانين التي تم تشريعها تؤكد هذه القوة، لأنها لا تحدد معايير التعامل، خصوصًا معايير توزيع الموارد، كما أن المؤسسات التي قامت في إسرائيل تميزت بشمولية الأدوار التي تقوم بها، فهي تقدم عددًا كبيرًا من الخدمات في وقت واحد، وتعالج كلها القضايا الأساسية الثلاث التي تواجه المجتمع وتعتبرها من مهماتها، أي الهجرة، والاستيطان، والأمن[70]، ولهذا لم تعترف إسرائيل بشرعية التنظيم والاحتجاج على أساس طبقي، أو على أساس المنشأ، أو على أساس قومي، ولذلك أفشلت جميع المحاولات من هذا النوع، كما منعت الدولة أي نوع من

المبادرات الجماعية أو الفردية، فالدولة هي التي تخطط وتنفذ وتحدد مهمات الفئات والمؤسسات والأفراد[71].

فقد شكل صعود حزب الليكود إلى الحكم سنة ١٩٧٧، انقلابًا كبيرًا في موقف الإسرائيليين من السلطة، وأدى إلى تحولات جوهرية في العلاقة بين المجتمع والكيان، وبدأت مرحلة جديدة شاع فيها النقد المتواصل للقيادة السياسية والمطالبة برفع الأعباء التي تفرضها قدسية الدولة وهالتها على الجمهور، إلى جانب تطور المبادرة والنشاط الفردي والجماعي على المستوى المحلي[72]، وقد ساهم ذلك كله في نشوء قيادة جديدة من اليهود الشرقيين، سرعان ما تحولت من قيادة محلية إلى قيادة سياسية على المستوى القطري، انضم أغلبها إلى حزب الليكود الذي جمع بين فكر الحزب الليبرالي الذي يدعو إلى التحول إلى اقتصاد السوق الحرة، وبين التطرف القومي، واستغل شعور اليهود الشرقيين بالتمييز والحرمان، ومع ذلك واجه الحزب تناقضًا مركبًا عند اضطراره إلى اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات، فالتحول إلى سياسة الاقتصاد الحر يتناقض مع الحاجة إلى دعم السلع الأساسية وتوزيع الموارد على الشرائح الدنيا، وخصوصًا الشرقيين الذين يشكلون القوة السياسية الرئيسة للحزب[73].

بادرت حكومات الليكود إلى تنفيذ مشاريع قطرية ومحلية لتحسين أوضاع الشرقيين، مثل مشروع ترميم الأحياء، كما أنها زادت في الخدمات المقدمة للجمهور، لكنها لم تغير جذريًا في البناء الطبقي القائم، وخصوصًا أنها لم تقلص الفجوة بين الإشكناز والسفارديم، ومع ذلك ساهمت في تكثيف تصويت الشرقيين لحزب الليكود، وغيرت من مكانتهم السياسية، بحيث باتوا يتقلدون زمام الأمور في تجمعاتهم السكنية، وانتهى عهد تعيين المسؤولين من الإشكناز، وارتفعت نسبة تمثيلهم في الكنيست والحكومة، بحيث شكلوا ثلث أعضاء الكنيست منذ انتخابات ١٩٩٣، وربع أعضاء الحكومة، وتحسن وضعهم في الهستدروت، وفي الوكالة اليهودية، وحصلوا على تمثيل في قيادة الجيش، وتغير وضعهم في الأحزاب الكبيرة وباتوا يشكلون ثلث أعضاء مركز حزب العمل ونصف أعضاء مركز حزب الليكود، وقد ركز الشرقيون تصويتهم لحزب الليكود وأحزاب اليمين، وتعاظمت قوتهم بعد نشوء حزب شاس الذي يمثل المتدينين الشرقيين[74].

لقد ساهم الدور الذي لعبه الشرقيون في الحياة السياسية والاجتماعية في إسرائيل، في صعود وهيمنة السياسة الطائفية، فقد استطاع اليهود المتدينون الشرقيون احتلال مناصب مهمة، وبدأوا

في المشاركة في السلطات المحلية، كما استطاعت أحزابهم، تحقيق انتصارات ملحوظة في انتخابات الكنسيت، مقابل انحسار الطبقة المؤسسة للكيان الإسرائيلي من الغربيين، والتي هيمنت لأكثر من نصف قرن، بالمعنى الرمزي والسياسي، الأمر الذي عكس نفسه على التوجهات السياسية للدولة[75].

بدأت التناقضات تظهر بصورة واضحة في علاقة الفرد بالمجتمع والنظام، بعد ظهور جيل القيادة الجديد، الذي حاول نقل المجتمع إلى مرحلة جديدة تتميز بالتحرر من الأيديولوجيا والسياسة المثقلة بالأعباء الجماعية، وكانت بداية التحول في حزب الليكود، حيث انتصر الساسة الجدد، الذين يمثلون الجيل الثالث على القيادات التقليدية المؤمنة بحتمية الصراع الأبدي مع العرب، وقد شكل هذا التغيير قفزة كبيرة دون المرور في الجيل الثاني من القيادة، ثم حدث تغيير مشابه في حزب العمل تمثل في ظهور مجموعة شباب احتلوا أعلى مراكز الحزب بسرعة قياسية، لكن قيادة الحزب، استطاعت أن تستوعب ما يجري من تغيير في علاقة الفرد بالمجتمع والنظام، وأن تدرك مدى أهمية تخفيف الأعباء عن كاهل الأفراد[76].

وقد برز التناقض جليًا في سن قانون الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، بعد انتخابات الكنيست سنة ١٩٩٢، ومن ثم تراجع المبادرون، وسن قانون إلغاءه عقب ثورة رامون في انتخابات الهستدروت ١٩٩٣، فانتصار الفرد على الجهاز الحزبي العريق والمتشدد شكل خطرًا على الثقافة السياسية السائدة، وأثار الخوف من التحول السياسي السريع، ومع ذلك بدى تأثير الأجيال السياسية الجديدة واضحًا على مجمل مكونات الحياة الاجتماعية والسياسية، بحيث شكل هذا التأثير ثورة حقيقية في المجتمع[77]، وتعتمد النخب السياسية الجديدة الشابة، على مميزاتها وإنجازاتها الفردية، وتتمتع بدعم قوى اجتماعية، ترغب في التخلص من الأعباء الجماعية والمهمات القومية، وتصارع ضد النظام من أجل إبراز ذاتية الفرد وإنجازاته وحقه في تحقيق غاياته على النحو الذي يحدده بنفسه، وبسبب هذا الصراع، يلاحظ التناقض في حالات كثيرة، بين أنماط السلوك الفردية المستمرة في التغير وبين أنماط المؤسسات القائمة منذ قيام الدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا التحول لا يعكس بالضرورة مرحلة جديدة بالنسبة للعلاقة مع العدو الخارجي ممثلاً بالفلسطينيين[78].

فقد النظام السياسي الصفات التي ميزته بداية قيام الكيان الإسرائيلي، خصوصًا قدرته على قيادة المجتمع واتخاذ القرارات الحاسمة وضمان الاستقرار، وجاء ذلك كجزء من التغيرات التي مر

بها المجتمع، ولعجز النظام عن المحافظة على قدرته، بسبب جموده وعدم قدرة القيادة على إحداث تحول على المستوى المؤسسي، في موازاة التحولات في المجتمع، ما سبب أزمة عميقة للنظام، إذ لم يعد قادرًا على تحقيق الغايات العليا للحركة الصهيونية، ما تسبب في غياب الإجماع على القضايا المصيرية، وأضعف من قدرة القيادة على حسم الموقف من الصراع، وقد قاد كل ذلك إلى عدم الاتفاق وزعزعة الثقة بالنظام، وانتهاء الفصل بين السياسة الخارجية والشؤون الداخلية، وتجلى ذلك في تعاظم الجدل حول المواجهات العسكرية التي خاضتها إسرائيل، وأساليب مواجهة الانتفاضات الفلسطينية، وكذلك المفاوضات مع الفلسطينيين، وعلى ضوء ما سبق، يمكن عرض أهم مظاهر التغير في بنية النظام السياسي على النحو التالي:

أولًا-التحولات الأيديولوجية

برز ضعف الأساس الأيديولوجي في توجيه السلوك الجماعي والفردي، كأحد أهم أسباب أزمة النظام السياسي في إسرائيل، بعد أن فقدت الحركة الصهيونية حيويتها وأهميتها في معالجة القضايا الإشكالية المركبة التي تواجه المجتمع، على المستويين الخارجي والداخلي، ويبدو أن التوليفات التي قامت عليها الحركة الصهيونية، بين متناقضات كثيرة، مثل الخصوصية والقومية العالمية، والتقليد والتحديث، والدين والعلمانية، لم تستطع أن تستمر وتصمد بعد تحقيق النجاحات في العقدين الأولين من قيام الكيان الإسرائيلي[79]، ومن ثم الانغماس في الروتين، وتحول الحركات الأيديولوجية إلى أحزاب تتنافس في شأن مراكز القوة، فالفكر الصهيوني الذي لم يتم تجديده بعد قيام إسرائيل، لم يستطع أن يحافظ على الموارد وعلى التوليفات الأولية لسببين، الأول عدم تحقيق الكيان الإسرائيلي لمسألة الاندماج بين اليهود الأشكناز واليهود الشرقيين، والثاني عدم تحقيق القيم المدنية الشاملة بسبب فرض القيود على المواطنين العرب[80]، وقد تعقدت أزمة النظام السياسي بعد الحروب التي خاضتها إسرائيل، والتي قادت إلى ظهور أزمة أيديولوجية بدلاً من أن تكون حلاً لهذه الأزمات، ومن أهم نتائج هذه الحرب دمج فكرة التحرر القومي العلماني في فكرة الخلاص الديني، وإضعاف العنصر العلماني في الصهيونية، وخير دليل على ذلك ظهور حركة غوش إيمونيم التي دمجت الصهيونية في فكرة الخلاص الشامل[81].

لقد برز الانقسام الديني العلماني وتحول إلى ظاهرة وصفة دائمة لجهاز الكيان الإسرائيلي، ما أعاد الجدل حول ماهية الكيان الإسرائيلي ما بين الديمقراطية واليهودية، وأدى الجمود الأيديولوجي

إلى عدم الحسم في القضية السياسية الرئيسية التي تواجه إسرائيل، وهكذا أصبحت الصهيونية عاجزة عن تقديم حلول للمشكلات التي تواجهها إسرائيل[82]

ثانيًا: تحول نمط القيادة وأزمة صنع القرار

تأثر النظام السياسي بنمط القيادة المشتق من العمل الحزبي، والقائم على اعتماد الأحزاب على أبعادها الشعبية وتنظيماتها البيروقراطية، ومع ضعف التنظيمات البيروقراطية وتحول السياسة إلى شعبية وشخصية، أصبحت منافسة الساسة بشأن كسب تأييد الرأي، تقوم على لغة بلاغية رمزية ديماغوجية مشحونة بالعواطف، واستخدمت فيها الرموز الدينية والقومية، وأضيف إلى الخطاب الرمزي قضية الأمن، ولذلك أصبح التوجه إلى الجمهور قوميًا دينيًا في جوهره ومظهره، واندمجت سياسة الأمن العسكري في الخطاب الديني القومي[83].

ثالثًا: تطور المؤسسات المدنية

تركت الدوافع القومية الدينية التي أسست تبعًا لها الكيان الإسرائيلي، آثارها على الطبيعة التكوينية للمجتمع المدني في إسرائيل، إذ غابت التقاليد الليبرالية ومؤسسات المجتمع المدني المستقل عن المشهد السياسي، وظلت عملية صنع القرار محصورة في نخبة السياسيين، ومع ذلك ظهرت بعض المحاولات لإجراء إصلاحات في النظام السياسي[84]

رابعًا: صعود قوى المجتمع المدني

بعد تنامي ضعف الثقة بالسلطة وضعف قوة الأحزاب وتراجع سياسة الرفاه مقابل تصاعد الخصخصة، وقد نشطت هذه القوى في محاولة للتأثير في السياسة الخارجية والأمن، وبدأت بالاهتمام بقضايا، كانت تعتبر مقدسة، مثل الخدمة العسكرية، وأصبحت بالتالي قطاعًا مؤثرًا في تحديد مسيرة المجتمع والنظام، ولا سيما في مجال سن القوانين الأساسية ذات الأثر في الحد من تدخل السلطة في شؤون المواطنين وتحصيل حقوقهم، ومما يدل على هذا التأثير حتى في السياسة، استعانة بعض الأحزاب بقوى غير حزبية في انتخابات الكنيست، وقد أثار تصاعد تأثير قوى المجتمع المدني حفيظة التيارات الدينية، والتي استفادت هي الأخرى من الفضاءات الجديدة وبدأت بتشكيل مؤسسات مدنية ذات صبغة دينية[85].

خامسًا: تغير القيم وترسيخ الانقسام

ساهمت العديد من التغيرات في إحداث تحول في أنماط تفكير كثير من الإسرائيليين، وفي القيم التي صاغت مواقفهم تجاه القضايا الخارجية والأمن والسلام، وتعزز هذا التحول بفعل تزايد أعمال المقاومة الفلسطينية، التي أكدت استحالة استمرار الاحتلال وضرورة البحث عن مخرج، كما أنها عمقت من التغيرات في منظومة القيم، والمفهوم التاريخي للأحداث، وأساليب التفكير، وتفسير الحقائق السياسية والعسكرية ومفهوم الأمن، وجميعها قواعد وأسس للإجماع في إسرائيل، وبالإضافة إلى ذلك شكلت هذه التحولات قاعدة لطرح تساؤلات بشأن المسلمات المقدسة التي تم ترسيخها في الدولة والمجتمع والجيش، مثل الهجرة والاستيطان والمساواة، ومع هذا التغير باتت الأجيال الشابة ترى أن المؤسسات التي جسدت الفكرة الصهيونية، لم تراع التغيير الذي حدث في الفرد والمجتمع، وبالتالي أصبحت بالية[86]

مقابل التيار الليبرالي القائم على فكرة إعادة النظر في منظومة القيم، نشأ تيار معادٍ تكون من فئات أخرى من المجتمع، نتيجة تضامن عاملين أساسيين، تمثل الأول في تحول السياسة في إسرائيل من سياسة نخبوية إلى سياسة شعبية، تستند إلى العواطف والديماغوجية والشعارات والمضامين الدينية القومية، أما الثاني فقد برز في ارتباط التراث القومي الديني بالأمن العسكري، الذي عزز مكانة الدين في المجتمع، وهكذا تحول التيار القومي الديني إلى تيار قوي ومجدد، وهو أكثر التيارات فعالية ونشاط، ممثلاً بحركة غوش إيمونيم والتيار المركزي في حزب مفدال، وميزه دمج الطموح القومي في إطار الخلاص بالمعنى الديني[87]، وقد أدى نمو هذا التيار إلى زعزعة التفاهم والمعايير المتفق عليها في الدولة منذ فترة الاستيطان، قبل قيام الدولة، والذي عرف بالوضع القائم، كان مضمون هذا التفاهم تسامح المتدينين والعلمانيين في التعامل، وخصوصًا امتناع كل طرف من محاولة فرض نمط حياته على الطرف الآخر، وعدم المبالغة في المطالب التي ربما تمس المشاعر والقناعات، إلا إنه مع تعاظم قوة التيار القومي الديني وتطرف بعض التيارات الدينية، بدأ المتدينون ينقضون أسس التفاهم ويطالبون الطرف العلماني بالتقيد بالتعاليم الدينية في كثير من السلوكيات، وزاد هذا الضغط بعد تحول الأحزاب الدينية إلى قوة حاسمة في إقامة أي ائتلاف حكومي[88].

سادسًا: ضعف المركز وزعزعة الاستقرار

تعرض المجتمع لعملية تحول سريعة في اتجاهين رئيسيين، ليبرالي علماني وقومي ديني، ما عمق الانقسام وتسبب في ارتفاع حدة الاستقطاب، ولم تخف حدة الانقسامات الداخلية وعلى العكس اشتدت المخاطر الكامنة بسبب تراجع قدرة النظام السياسي على معالجتها أو التعامل معها، فهذه الانقسامات، ورغم صبغتها السياسية، أصبحت فاعلة ومؤثرة في كل المستويات، المجتمعية المحلية والثقافية والدينية والطبقية، واتضح ذلك في المواجهة المستمرة بين المتدينين والعلمانيين، وفي محاولات التنظيم على أساس إثني الشرقيون والمهاجرون الجدد، وفي تطور العلاقات المباشرة بين الجاليات اليهودية في الخارج وبين التنظيمات المحلية والجمهور[89]، ومع أن التنظيمات الإثنية والقومية لم تحظ بشرعية في النظام السياسي، إلا إنها فرضت نفسها على النظام، وأصبحت حقيقة واقعة وجزء من اللعبة السياسية، إذ أسس اليهود الشرقيين لإقامة أحزاب سياسية، بدأت مع تأسيس حزب تامي، الذي لم يكتب له النجاح والاستمرار، لكن إقامة حزب شاس كانت ولا تزال، أهم المحاولات لتنظيم الشرقيين على أساس إثني، رغم واجهته الدينية، وقد تحول بسرعة إلى حزب أساسي وذي ثقل مهم في اتخاذ القرارات[90].

فقد ضعفت قدرة القيادة على إيجاد حلول وترتيبات موقتة، ولم تعد الاتفاقات تثبت فترة طويلة، وسيطرت حالة عدم اليقين وعدم الثقة، كما ولم تعد الأحزاب قادرة على تخفيف الصراعات ومنع الأزمات، وخصوصًا فيما يخص علاقة المجتمع بالنظام السياسي، بل وتحولت الأحزاب نفسها إلى سبب في عدم الاستقرار وعدم ثقة الجمهور بالسياسيين، كما تحولت الائتلافات الحكومية إلى مصدر اهتزازات وعدم استقرار، وعزز من هذه الحالة انضمام الأحزاب الدينية إلى الائتلافات، كذلك تحولت الانتخابات النسبية من وسيلة لتوزيع القوة السياسية وتوزيع الموارد، إلى سبب أساسي في عدم الاستقرار، وإضعاف الجهاز القضائي، كما أدى هذا التطور إلى إضعاف الأحزاب، وإضعاف القيادات وتقليل قدرتها على ضمان الاستقرار[91].

أدت التحولات إلى إضعاف قدرة القيادة السياسية على حسم القضايا الداخلية والخارجية، وخصوصًا مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، ولم يعد الفصل بين القضايا الداخلية والخارجية ممكنًا، لا داخل الأحزاب ولا بينها، فالسياسات الخارجية أصبحت جزءًا من الترتيبات الداخلية، ومن المفاوضات الائتلافية، بسبب غياب دور الحزب المهيمن، مقابل تصاعد أدوار الأحزاب

الصغيرة، أضف إلى ذلك طبيعة الائتلافات الحكومية، فهي إما واسعة جدًا مثل حكومة الوحدة الوطنية[92].

قادت التحولات في المجتمع والنظام إلى هيمنة تيار شعبوي، لا يلتفت للضوابط المرتبطة بالشرعية الدولية، في سعيه لإخضاع الفلسطينيين، وفرض رؤيته، وهذه النزعة الشعبوية ليست سياسة عابرة، بل تعبير عن سيرورة تاريخية أدت إلى تغيرات بنيوية في بنية المجتمع وتشكيل نخبه السياسية، فقد تحول المجتمع من مجتمع مهاجرين استعماري علماني إلى مجتمع متدين نسبيًا ومحافظ[93]. كما تحولت التصدعات الإثنية، يهود شرقيون وغربيون، إلى التمحور حول الصدع الديني والعلماني، المتشابك مع البعد الأيديولوجي، وذلك ناتج عن اندماج أبناء المهاجرين الشرقيين في النخب الإسرائيلية، بعد أن كانت أشكنازية، مقابل تشكل فئات مجتمعية جديدة، خاصة فئة المستوطنين، الذين تحولوا تدريجيًا إلى قوة سياسية يهيمن عليها التوجه الديني اليميني الاستيطاني، وفي المقابل صعدت مجموعة الحريديين كقوة مؤثرة بعد أن كانت هامشية لا صهيونية، وترتبط أهمية هذه الفئة، بسيرورة الصهينة التدريجية والاندماج في المشروع الاستيطاني[94].

تمكنت الأحزاب الدينية والقومية من لعب أدوار سياسية ومجتمعية، تجاوزت معها اتفاقية الوضع الراهن التي وقعتها مع الحركة الصهيونية إبان قيام الكيان الإسرائيلي، وباتت تشكل تهديدًا لمفهوم الدولة العلمانية كما حددته الصهيونية، مستفيدةً من تزايد التدين في المجتمع، وتعاظم الخطاب الديني، والخلط بين المفاهيم والأهداف السياسية وبين الغايات الدينية، ويرجع السبب في ذلك إلى قوة الأصولية الدينية وتنامي دور المؤسسة الدينية، إضافة إلى ارتفاع نسبة تمثيل الحريديم في الكنيست والحكومة، وقدرتهم على زيادة التشريعات الدينية[95].

خاتمة:

لقد مثّل ظهور الصهيونية حدثًا مهمًا في تاريخ اليهودية، وإلى حدٍ بعيد شكلّت انقلابًا على أهم المعتقدات الدينية والتراث اليهودي، حيث تلخّصت وظيفتها التاريخية في مهمتين: الأولى محاولة اختراع قومية يهودية، والثانية تمثلت في إقامة كيان يهودي، وقد نجحت في المهمة الثانية فيما أخفقت في المهمة الأولى، الأمر الذي ترك علامة استفهام كبيرة على مستقبل هذا الكيان الإسرائيلي الذي فشل في إذابة الجماعات اليهودية المهاجرة من أكثر من 70 بلدًا، في بوتقة واحدة، وبالتالي فإن هذا الإخفاق ألقى وسيلقي بظلاله الثقيلة على هوية الكيان الإسرائيلي في السنوات القادمة.

إن المهمة التي أُلقيت على عاتق الكيان الإسرائيلي كانت تهدف إلى خلق الهوية القومية لعموم هذه الجماعات الغير متجانسة، وفي هذا الإطار لم تميز هذه المحاولة بين الدين والإثنية، وافترضت التطابق العام بين الأمة والدين، الأمر الذي أضفى على هذه المحاولات سمة التجريبية أو الاختبارية.

وتسود في إسرائيل أزمة هوية يهودية في ظل الإخفاق في إيجاد تعريف "من هو اليهودي"، الأمر الذي نجم عنه عدم الاعتراف بيهودية مئات الألوف من المهاجرين، فضلًا على أزمة هوية إسرائيلية بعد فشل سياسة بوتقة الصهر، واكتشفت إسرائيل أن أفضل وسيلة لتعزيز العلاقة بين هذه المجموعات هي إثارة الخوف واستدعاء الخطر حول مصيرها المشترك ليكون بمثابة الصمغ اللاصق لهذه المكونات الاجتماعية المتنافرة.

وفي ضوء إصرار إسرائيل على ضرورة الاعتراف بها كدولة يهودية في أية تسوية مع الفلسطينيين، فإن هذا المطلب يظهر وجهًا آخرًا من وجوه أزمة الهوية، وبهذا تبدو إسرائيل فاقدة للقدرة على تعريف ذاتها كدولة يهودية وفي ذات الوقت تسعى لتأكيد هذه الهوية من خلال اعتراف الآخرين بها، وما لم يحدث هذا الاعتراف فإن الهوية اليهودية يظل يعتريها الكثير من الضعف، وفي ظل إحجام الطرف الفلسطيني عن الاستجابة لهذا المطلب فإنه يفقد هذه الهوية الشرعية التي تسعى لنيلها في منطقة لا تزال ترفض مبدأ وجودها كدولة استعمارية غاضبة.

إن إخفاق إسرائيل في مهمة خلق القومية اليهودية نابعٌ من خلل افتراض مركبات هذه الهوية، أما إخفاقها في التحوّل إلى دولة ديمقراطية حقيقية فناجمٌ بالأساس من طبيعتها الاستعمارية واحتلالها لأرض الغير وممارسة كافة أشكال الإرهاب والعدوان والقمع وامتهان الكرامة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية المجاورة، أما الديمقراطية الداخلية المزعومة فيشوبها العديد من العيوب وتنطوي على الكثير من المظاهر العنصرية وقمع الأقليات، لاسيما العربية.

الهوامش والمراجع:

[1] عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الهوية: جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء، 25تشرين الأول/أكتوبر2019، https://caus.org.lb/ar

[2] عبد اللطيف المتدين، الحدود المزدوجة: صراع الهويات من منظور سياسي، 25تشرين الأول/أكتوبر2019، https://caus.org.lb/ar

[3] أحمد أبو غوش،عبد الفتاح القليقلي، الهوية الوطنية الفلسطينية وخصوصية: التشكيل ولإطار الناظم، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة والاجئين، بيت لحم، 2012، ص6.

[4] علي أسعد وطفة، إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 282، 2002، ص100.

[5] علي الدين هلال، السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة، إصدار كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط1، 2015، ص88.

[6] ساسين عساف، العرب والتجدد الحضاري، مجلة المستقبل العربي، العدد 481، آذار/ مارس 2019، صص1-3.

[7] أحمد أبو غوش عبد الفتاح القلقيلي، الهوية الوطنية الفلسطينية وخصوصية التشكيل والإطار الناظم، المصدر نفسه، صص6-8.

[8] مروة مصطفى، الرئيس الإسرائيلي: بلادنا الآن بلا هوية، أيلول /سبتمبر2015،

http://www.masrawy.com/News/News_Press/details/2015/9/8/652661/%D8%

[9] المصدر نفسه.

[10] الثقافة، مؤرخ إسرائيلي: دولتنا لقيطة على العالم تجاهلها، 21أيار/مايو2019، https://bawaba.khayma.com/%

[11] مروى عبد الرزاق، إسرائيل لقيطة تاريخيا، 20شباط/فبراير2018، https://blogs.aljazeera.net/blogs/2018/2/20

[12] BBC، الأوبزرفر: كيف يمكن أن تحافظ إسرائيل على هويتها؟، 20 مايو/ أيار 2018، https://www.bbc.com/arabic/inthepress-44186750.

[13] رندة حيدر، أزمة هوية، 9 أيار/مايو2014، جريدة النهار، https://newspaper.annahar.com/article/131893-

[14] أورن يفتاحئيل، ترجمة سلافة حجازي، الاثنوقراطية :سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، ط1، رام الله، 2012، ص 31.

[15] المصدر نفسه، ص 50.

[16] ايرز صفوية واوري يفتاحئيل، تحرير أسعد غانم،الهويات السياسية في إسرائيل، اليهود الشرقيون والمكان، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله، ط1، 2003، صص 47-48.

[17] مجدي حماد، السلام الإسرائيلي، الجزء الأول، استراتيجية الهيمنة، مركز باحث للدراسات، ط1، بيروت، 2011، ص 100.

[18] المصدر نفسه، ص 160.

[19] رندة حيدر، أزمة هوية، 9 أيار/مايو2014، جريدة النهار، https://newspaper.annahar.com/article/131893-

[20] رائف زريق، إسرائيل: خلفية أيديولوجية وتاريخية، في: دليل إسرائيل عام 2011، مؤسسة الدارسات الفلسطينية، رام الله 2011، ص14.

[21] تيودور هرتزل، الدولة اليهودية، ترجمة: محمد يوسف عدس، مراجعة ودراسة عادل حسن غنيم، ط.مركز نصوص، ط. 2006، ص 21.

[22] الياس شوفاني، نظام الحكم في إسرائيل، دليل عام 2004، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2004 ص 59.

[23] محمود الفطافطة وآخرون، تحرير اسماعيل ناشف النفي في كتابة " إسرائيل"، تأثير الصراع الديني العلماني في "إسرائيل" على التسوية السياسية، إعداد مركز مدار، رام الله، ط1، 2011، ص 177.

[24] يهودا كوبرمان، فصل الدين عن الدولة والمواطنة، موقع الحوار المتمدن، http://www.ahewar.org/debat/send.art.asp?

[25] *Noah Epstein and Yinon Cohen, Ethnic origin and identity in the Jewish population of Israel, Journal of Ethnic and Migration Studies, No 36, London, Taylor and Francis Group, 2018, pp*

[26] *Ben Goldberg, Discourse of Religion on Politics in Israel: the Compatibility of Judaism and Democracy, Master Thesis, New York, Department of Political Science in New York University, 2003, pp 23-24.*

[27] سامي شطريت، ترجمة: سعيد عياش، النضال الشرقي في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ط١، ٢٠٠٥، ص ٧٥

[28] باروخ كيمرلنغ، نهاية الهيمنة الإشكنازية، ترجمة: نواف عثامنة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ط١، ٢٠٠٢، ص ٧٨.

[29] مسعود اغبارية، الانتخابات الإسرائيلية العامة ٢٠٠٦: التطورات والنتائج والأبعاد، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٢٢، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠٠٦، صص ٣١.٣٢.

[30] نبيه بشير، جدلية الديني السياسي في إسرائيل: حركة شاس كحالة دراسية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ط١، 2006، صص ٧٤.٧٥.

[31] أسعد غانم، الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الإشكنازية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ط١، ٢٠٠٥، ص ٢٩٨.

[32] إمطانس شحادة، ٤٠ عاماً على الاحتلال: مواقف المجتمع الإسرائيلي من قضايا السلام، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٢٦، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٧، ص ٥٧.

[33] عزيز حيدر وآخرون، المجتمع والتركيب السكاني: دليل إسرائيل ٢٠١١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٢، ٢٠١١، صص ٢٨٤.٢٨٥.

[34] ماجد الحاج، الشتات الروسي في إسرائيل، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، ط١، ٢٠٠٩، ص ١٧٧.

[35] أنطوان شلحت، ما هي حال الديمقراطية الإسرائيلية، نشرة المشهد الإسرائيلي، العدد ٢١٧، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٩، ص ١٠.

[36] سامي ميخائيل، المشهد الشعبي الإسرائيلي أصبح أكثر تطرفاً من القيادة في ظل التربية العنصرية، نشرة المشهد الإسرائيلي، العدد ١٧٤، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٧، ص ٧.

[37] ماجد الحاج، الشتات الروسي في إسرائيل، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، ط١، ٢٠٠٩، ص ٢١١.

[38] أنطوان شلحت، نتنياهو. ليبرمان:الخلاف الحقيقي، نشرة المشهد الإسرائيلي، العدد ٢٤٢، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠١٠، صص ٢.١.

[39] نظير مجلى، "اليهود الروس يهاجمون الرئيس كلينتون ويتباهون باتهامهم بإفشال المفاوضات"، جريدة الشرق الأوسط، العدد١١٦٢٢، لندن، 23أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ص ١٣.

[40] باروخ كيمرلنغ، نهاية الهيمنة الإشكنازية، ترجمة: نواف عثامنة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ط١، ٢٠٠٢، صص٥٥.٦٤.

[41] نبيه بشير، جدلية الديني السياسي في إسرائيل: حركة شاس كحالة دراسية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ط١، 2006، صص ١٣.١٧.

[42] إسرائيل شاحاك ونورتن ميزفينسكي، ترجمة: ناصر عفيفي،، الأصولية اليهودية في إسرائيل، مكتبة الشروق، القاهرة، ط١ ، ٢٠٠٤، ص ٢٧

[43] يائير شيلغ، المتدينون الجدد: نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل، ترجمة سعيد عياش، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ط١، ٢٠٠٢، صص٢١٠.٢١١

[44] نهاد علي، الأصولية الدينية اليهودية وإسقاطاتها المحلية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٢٥، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله ٢٠٠٧، ص ٩.

[45] يهودا شنهاف، الصهيونية والكولونيالية وتحويل العربي اليهودي إلى التدين، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ١٦، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٢، ص ٨٦.

[46] بلال ضاهر، التطرف الديني اليهودي في صفوف الجيش الإسرائيلي، نشرة المشهد الإسرائيلي، العدد ٢٦١، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١١، ص ٦

[47] ماهر الشريف، كيف انهار اليسار الصهيوني وانزاح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، نشرة المشهد الإسرائيلي، العدد ٢١٢، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٩، ص ٦.

[48] *Ephraim Tabory, Attachment to Israel and Jewish Identity: An Assessment of an Assessment, Cont Jewry, No 33, London, Springer Science and Business Media, 2010, 191-197*

[49] *Erik Cohen, Jewish identity research: A state of the art, International Journal of Jewish Education Research, No 1, Per Shiva School of Education and the Lookstein Center of Bar-Ilan University, 2010, pp 37-38*

[50] جريدة القدس، 11-7-2019.

[51] صالح النعامي، (إسرائيل) وجذور استراتيجية "بوتقة الانصهار"، أيار21/مايو2016، وذلك على الموقع الإلكتروني لجريدة الرسالة نت، https://alresalah.ps/post/141392

[52] المصدر نفسه

[53] زريق، رئيفي، افتتاحية المجلة، مجلة قضايا إسرائيلية، عدد 63، السنة16، 2016، ص2.

[54] نبيل الصالح، المشهد الاجتماعي، تقرير مدار الاستراتيجي، مركز مدار، رام الله، 2017، ص 193.

[55] عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون، دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، دار الشروق، ط1، 2005، ص 32.

[56] هنيدة غانم وآخرون، تحرير هنيدة غانم وانطوان شلحت، في معنى الدولة اليهودية، في معنى " دولة يهودية"، مركز مدار، رام الله، ط1، 2011، ص 79.

[57] برهوم جرايسي، "تقلبات صيغة قانون القومية تكشف تنمُّر وتمدد اليمين الاستيطاني،" مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 71، تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، ص 58.

[58] حكمت البخاتي، جاك دريدا.. ماهي الدولة المارقة، 10تشرين أول/أكتوبر2015، وذلك على الموقع الإلكتروني لشبكة النبأ المعلوماتية

https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/3787

[59] المصدر نفسه، ص 58.

[60] برهوم جرايسي، "تقلبات صيغة قانون القومية تكشف تنمُّر وتمدد اليمين الاستيطاني،" مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 71، تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، ص 58.

[61] المصدر نفسه، ص 59.

[62] المصدر نفسه، صص 61-62.

[63] قوانين مقرة، إقرار بالقراءة النهائية: "قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، مركز مدار، 19تموز/يوليو2018.

[64] المصدر نفسه.

[65] *Babak Mayamey , the Development of Israel and the Exodus of Palestine from a New Historian Perspective, POLIS Journal, Vol.4, Leeds, University of Leeds,2010, pp 18-19*

[66] *Hava Eshkoli, the Zionist Aspect of Religious: Zionist Policy in Palestine in View of the Holocaust, an Article Tel Aviv, Shoah Resource Center, the International School for Holocaust Studies, 2017, pp 19-20*

[67] *Kenneth Wald, the Religious Dimension of Israeli Political Life, an Article, Florida, the American Political Science Association, pp 10-11*

[68] *Jonathan Kadane, Rhetoric of Modern Jewish Ethics, a Thesis Submitted in Conformity with the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy Graduate, Toronto, Department of Religion, University of Toronto, pp 217-218*

[69] نعمان عبد ربه، الأحزاب الدينية وتأثيرها على القرارات المصيرية في إسرائيل، رسالة ماجستير غير منشورة، القدس، جامعة القدس، ٢٠٠٩، صص ٤٦،٤٥.

[70] *Ido Shahar, State, Society and the Relations Between Them: Implications for the Study of Legal Pluralism, Theoretical Inquiries in Law, Vol 9, Tel Aviv, Tel Aviv University, 2008, 437-438*

[71] *Zeev Rosenheka and Michael Shalevthe, Political Economy of Israel's "Social Justice Protests": a Class and Generational Analysis, Contemporary Social Science, Vol 14, London, Academy of Social Sciences, 2013, pp 13-14.*

[72] إبراهيم حيدر، الأحزاب السياسية في إسرائيل، دراسة تحليلية، مؤسسة ابداع للأبحاث والدراسات، رام الله، ط1 ، ٢٠١٦، ص ٩.

[73] *Lidia Averbukh, Israel on the Road to the Orient: the Cultural and Political Rise of the Mizrahim, SWP Comments No 9, Berlin, German Institute for International and Security Affairs, 2017, pp 5-6*

[74] *Untitled, Israel: the Sephardi-Ashkenazi Confrontation and its Implications, an Intelligence Assessment, Washington, Directorate of Intelligence, 2007, pp 13-14*

[75] رشاد الشامي، القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، ط١، ١٩٩٧، ص ٣٣٥

76 Eric Saranovitz, Israeli Multiculturalism, Course Paper, Jerusalem, Rothberg International School of the Hebrew University, 2019, pp 8-9

77 Gilad Margalit, Israel: 1968 and the 67 Generation, Haifa, Haifa Center for German and European Studies (HCGES) at the University of Haifa, 2017, pp 111-115

78 عزيز حيدر، إسرائيل: الفرد والمجتمع والنظام السياسي والاتفاقات مع الفلسطينيين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥، المجلد ٥، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤،صص ٢٦-٢٧.

79 Nimrod Lin, People Who Count: Zionism, Demography and Democracy in Mandate Palestine, a Thesis Submitted in Conformity with the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Toronto, Department of History, University of Toronto, 2018, P 308

80 Kevin Macdonald, Zionism and the Internal Dynamics of Judaism, First Edition, Washington, Washington Summit Publisher, 2018, pp 225-226

81 Gil Troy, Toward a Balanced Zionist Vision, Field of Dreams and Reality, Tel Aviv, Havruta, Ben Gordon University, 2011, p 50

82 Itzhak Galnoor and Dana Blander, the Handbook of Israel's Political System, First Edition, London, Cambridge University Press, 2018, pp 114-115

83 نديم روحانا، المشروع الوطني الفلسطيني: نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩٧، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٤، صص ٢٨٢٧.

84 Untitled, Content of Developments in Jewish thought, in: Religious Studies, First Edition, London, Oxford Cambridge and RSA, 2018, pp 56-57

85 عمانوئيل سيفان، مسارات متغيرة للعلمنة والاستقطاب لدى يهود إسرائيل، موقع مركز مدار،

http://www.madarcenter.org

86 Amos Frisch, Jewish Tradition and Bible Criticism: a Typology of Israeli Orthodox Approaches, Jewish Studies Quarterly, Vol 19, Postfach, Mohr Siebeck, 2012, pp 259- 261

87 Amos Frisch, Jewish Tradition and Bible Criticism: a Typology of Israeli Orthodox Approaches, Jewish Studies Quarterly, Vol 19, Postfach, Mohr Siebeck, 2012, pp 259- 261

88 محمد فراج، تطور التيار الديني الصهيوني القومي في إسرائيل، رسالة ماجستير غير منشورة، الخليل، جامعة الخليل، ٢٠١٥، ص ٨٨.

89 Alan Dowty, Jewish Political Traditions and Contemporary Israeli Politics, Jewish Political Studies Review, Vol 11, Jerusalem, Jerusalem Center for Public Affairs, 2013, pp 69-72

90 إيناس الخطيب، تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل، مجلة مدى الكرمل، العدد ٥، حيفا، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ٢٠١٥، ص ٦.

91 رامي سلامة، المجتمع الاسرائيلي وظاهرة ما بعد الصهيونية، رسالة ماجستير غير منشورة، القدس، جامعة القدس، ٢٠٠١، ص ٢٣.

92 Yohanan Plesner and Gideon Rahat, Reforming Israel's Political System, First Edition, Jerusalem, the Israel Democracy Institute, 2015, pp 33-34

93 Stephanie Claire, the Function of Religion in the Israeli-Palestinian Conflict, a Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science in Conflict Resolution, Portland, Portland State University, 2017, pp 38-40

94 Marc Baker, Judaism in Israel: Talmud and cheesecake, Judaism and the Jews, Special Report, the Economist,28th, London, Economist Group, 2012, p 10

95 نهاد علي، الأصولية الدينية اليهودية واستحقاقاتها المحلية والإقليمية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٢٥، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠٠٧، ص12.